النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 553 ■ من 25 أبريل الى 01 ماي 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

محمد الغلوسي:

ضيف العدد

إن معركة مكافحة الفساد و الرشوة والريع ونهب المال العام من أجل تخليق الحياة العامة لا تنفصل عن معركة الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون

15

القيادات النقابية في خدمة الرأسمال

06

الرد الإيراني وتوازن الردع

11

الفساد واقتصاد الريع من ركائز دولة المخزن

09 08 07

كلمة العدد: فاتح ماي عيد الطبقة العاملة وراية نضالها ضد الاستغلال والاستبداد

يخلد العالم فاتح ماي من كل سنة عيدا أمميا للطبقة العاملة ومعها الحركة الشيوعية العمالية، في سياق تتعاظم فيه معالم احتداد الصراع الطبقي. ومع توالي العقود والسنوات يتأكد بالملموس عجز البورجوازية واندحارها أمام مهام إنجاز التحرر والديمقراطية بديلا عن الانصياع للإمبريالية والاستبداد الذي يكبل إرادة شعوب عالم يعج بالتناقضات والحروب ومختلف الأمراض والأوبئة.

هذه المهام الكبرى تبقى بوضوح مهام الطبقة الصاعدة الثورية وهي الطبقة العاملة المؤهلة بالقضاء على الاستغلال والاستبداد. فالطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة من بين كل الطبقات القادرة على هزم البورجوازية وفي نفس الوقت القضاء على المجتمعات الطبقية شرط بناء أدواتها لمواجهة هذا الصراع وخاصة بناء نقابة قوية، ديمقراطية، مستقلة. وبالخصوص بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة على طريق التغيير الثوري وبناء نظام اجتماعي ينتفي فيه الاستغلال ووفق صيرورة التحكم الجماعي في وسائل الإنتاج من طرف المنتجين والمبدعين الأحرار.

إن تجارب نضال شعوب بلدان منطقتنا العربية والمغاربية، وخاصة ما فتئت دروس السيرورات الثورية تنبه الجميع إلى ضرورة العمل والبحث المستمر على ضرورة تجاوز أعطاب العفوية واللاتنظيم في سعيها إلى البحث عن بديل ديمقراطي خارج القوى الجاهزة للانقضاض عن السلطة من خيارات عسكرية أو أصولية رجعية، قد يعطل السيرورة والتقدم في إنجاز مهام التحرر لعقود طويلة. مما يعني ضرورة الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم كادحي شعوب المنطقة ضرورة تاريخية لا تقبل التأجيل.

لقد تعززت نضالات الشعب المغربي وتنوعت في السنين الأخيرة بما يمكن أن نطلق عليها حراكات شعبية، ودعمت النضالات العمالية والاحتجاجات الشعبية على المستوى المركزي ولكن بالأخص في المناطق التي تعاني من التهميش ومن الإقصاء الاجتماعي في القرى والبوادي والمدن الصغرى على هامش «المغرب غير النافع». ويفترض فيها أنها غنى وسند قوي لكل نضال شعبنا وقواه المناضلة غير أن الأعطاب الملازمة لها وتشتت القوى الجذرية المعنية بالقضاء على المخزن، يجعل التقدم في إنجاز مهامها أمرًا مؤجلا إلى حين.

ونحن نصطف بين العاملات والعمال في مسيرات الفاتح من ماي لهذه السنة، وجب الإنصات إلى نبض المعاناة اليومية للطبقة العاملة والتعلم من دروسها في الصبر والنفس النضالي الطويل، كما وجب عدم الانفصال عن يومياتها والانخراط معها وضمنها وتحديد المهام ذات الأولوية ووضعها في برامج للنضال المتعدد الأبعاد.

وفي مقدمة مهامنا، تصفية المناخ العام الذي يلقي بظلاله على العمل النقابي وجعله قابلا لاستقبال القطاعات العمالية واحتضانها وليس تيئيسها والعصف بها... ولا تزال معركة النضال من أجل دمقرطة المركزيات النقابية ومواجهة البيروقراطيات المتنفذة والمستفيدة من الريع النقابي معركة قائمة وملقاة بالأساس على المناضلات والمناضلين ذوو القناعات الثورية بوحدة مصير الطبقة العاملة قبل غيرهم من المخلصين للعمل النقابي الديمقراطي.

إن الأوضاع المزرية والحالة التي هي عليها وضعية عموم الطبقات الشعبية في بلادنا، وما بلغته من تراجع حاد في مستوى معيشي هو الأدنى مما سبق، تستوجب الوقوف بجدية وبمسؤولية على شروط تأهيل أدوات نضال شعبنا وتوحيدها على أرضية المطالب والأهداف المشتركة بين مكونات العمل النقابي ومكونات الجبهة الاجتماعية والتنظيمات الشبيبية والجمعوية. سيكون علينا جميعا العمل على إنجاز مهمة لا مناص من الخوض معركة إنجازها وهي مهمة بناء الجبهة الشعبية لمواجهة المافيا المخزنية باعتبار المخزن أكبر عائق أمام تقدم بلادنا، وبناء الجبهة الميدانية لإسقاط المخزن والعمل على وضع اللبنات لبناء الجبهة الديمقراطية، بدءا بالمكسب التنظيمي المتمثل في الجبهة الاجتماعية وتطويرها...

إن إحياء فاتح ماي، إحياء للمهام التي توجد من أجلها الطبقة العاملة وهي النضال من أجل تحررها كطبقة اجتماعية من الاستغلال وتحرير المجتمع بكامله نساء ورجالا من التبعية للسياسات الطبقية للنظام الرأسمالي ومن استبداد الأنظمة الاستبدادية. وكل عام ونضالات الطبقة العاملة في تقدم حتى إنجاز مهام التحرر الوطني وبناء المجتمع الديمقراطي على طريق الاشتراكية، الخلاص الوحيد من بربرية هذا العالم.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينظم مهرجانا تضامنيا مع المعتقلين السياسيين

نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي مهرجاناتضامنيا مع المعتقلين السياسيين يوم السبت 20 أبريل 2024 بالرباط حضره عدد من عائلات المعتقلين السياسيينومن ممثلي هيئات سياسية وحقوقية ونقابية ومنابر اعلامية والعديد من المناضلات والمناضلين.
وتميز هذا اللقاء بتقديم شهادات لعائلات المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والمختطفين مجهولي المصيروكلمات باسم كل من المكتب السياسي للحزب وبعض الهيئات الحاضرة كما تخللبرنامج اللقاء تقديم وصلات غنائية ملتزمة لمجموعة الفنان الخالد الشيخ امام. ننشر في هذا العدد الكلمة التي ألقاها الرفيقالأمين العام جمال براجع باسم المكتب السياسي على أن نعمل على نشر باقي الشهادات والكلماتفي عددقادم:

كلمة المكتب السياسي في المهرجان التضامني مع المعتقلين السياسيين

عائلات المعتقلين السياسيين والمختطفين مجهولي المصير

السادة والسيدات ممثلو الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية الحاضرة معنا
الرفاق/ات، الإخوة والأخوات
الحضور الكريم،
باسم المكتب السياسي، وباسم كافة مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي،
نحييكم/ن تحية النضال والصمود والوفاء للشهداء،
تحية الفخر والاعتزاز بصمود ونضال المعتقلين السياسيين الذين يضحون بحريتهم من أجل خير الوطن والشعب والصدح بالحقيقة والتشبث بالمبادئ السامية التي يؤمنون بها.
وتحية عالية لعائلات المعتقلين السياسيين والمختطفين وكافة ضحايا القمع والاضطهاد في بلدنا العزيز.
ومرحبا بالجميع في هذا المهرجان التضامني مع المعتقلين السياسيين الذي ينظمه حزبناالتعبير عن التضامن معهم والمطالبة بإطلاق سراحهم، والكف عن سياسة القمع والاعتقال السياسي والهجوم على الحريات العامة.

وهذا المهرجان التضامنيفي سياق نضال واهتمام حزبنا بقضايا الشعب المغربي وضمنها قضايا الحريات العامة وبالأخص قضية الاعتقال السياسي، هذا النضال الذي نعتبره جزءا من النضال الذي تخوضه القوى الديمقراطية والحية من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين كجزء من النضال العام الذي يخوضه شعبنا وقواه المناضلة ضد الاستبداد المخزني وسياسة القمع الممنهج والمتصاعد الذي يشنه هذا النظام ضد القوى والأصوات الحرة والمعارضة له ولسياساته الطبقية التي تستهدف تكميم الأفواه والإجهاز على المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها الشعب المغربي وقدم من أجلها التضحيات تلو التضحيات منذ الاستقلال الشكلي وإلى حدود الآن. تضحيات يشهد عليها آلاف الشهداء والمعتقلين السياسيين والمختطفين مجهولي المصير والمنفيين.

ولازالت سياسة القمع والحصار والاعتقال السياسي والمحاكمات الجائرة، كجزء من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مستمرة، بل وعرفت في الفترة الأخيرة، وخصوصا منذ حراك الريف، تصاعدا كبيرا باستهداف المناضلين ونشطاء الحراكات والنضالات الشعبية و التواصل الاجتماعي والصحفيين، مما يفند شعاراته حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والعهد الجديد وغيرها من الشعارات الزائفة ، ويؤكد أن ما سمي بتجربة «العدالة الانتقالية» وعي أو الإنصاف والمصالحة ما هي إلا يافطة وغطاءلمحاولة النظام تبييض ماضيه الرهيب المتعلقفيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولن يستطيع النجاح في ذلك، مهما حاول تلميع صورته أمام الرأي العام الخارجي وترأس لمجلس حقوق الإنسان،ما دام النضال، نضالنا جميعا، مستمر ضد الاستبداد المخزني ومن أجل الكشف عن الحقيقة كاملة حول هذه الانتهاكات الجسيمة ومنها ملفات الاعتقال السياسي والاختطاف ومحاسبة المسؤولين المتورطين في ذلك.

إن ما يشجع النظام على هذا التصعيد في سياسته القمعية هو الاختلال الواضح لموازين القوى لصالحه بعد خفوت حركة 20 فبراير واستطاعته الالتفاف على مطالبها في الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة. ويرجع ذلك إلى ضعف وتشتت القوى المناضلة وعدم استطاعتها، رغم المجهودات المبذولة، بناء الجبهة السياسية والشعبية الواسعة التي من شأنها مواجهة سياسة النظام بشكل جماعي ومنظم.

الرفاق/ات، الإخوة والأخوات
إن الاعتقال السياسي، إذن، قضية طبقية تدخل في صلب الصراع الطبقي الذي يخوضه الشعب المغربي وقواه المناضلة ضد الكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني الذي يمثلها ويحميها ويدافع عن مصالحها ضد كل من يهددها ويسعى للتغيير الديمقراطي الحقيقي وبناء مجتمع الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وليس غريبا، والحالة هذه، أن يضخم النظام من أجهزته القمعية وأن يوظف جميع أجهزته بما فيها القضاء لقمع المعارضين والمناهضين لسياسته قصد الترهيب وإشاعة جو عام من الخوف والرعب وسط المجتمع.

لذلك فمواجهة سياسة القمع والاعتقالات هي جزء من المعركة ضد نظام الاستبداد والفساد، وبناء نظام ديمقراطي وطني شعبي حيث الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين/ات.

ولا يمكن أن تنجح في هذه المعركة إلا إذا تم خوضها بشكل منظم و جماعي في إطار جبهة شعبية واسعة تضم كل القوى المناهضة للنظام المخزني وذات عمق شعبي تتوحد على قاعدة برنامج سياسي واجتماعي للتغيير الديمقراطي تلتف حوله جميع الطبقات والفئات المتضررة من الوضع القائم والتواقة للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

ومن أجل ذلك لابد من إطلاق المبادرات السياسية والحقوقية والنضالية من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين سواء بشكل فردي كهيئات أو بشكل جماعي عبر التنسيق وتوحيد المبادرات النضالية بشأن الملف.

ونتمنى أن يشكل هذا المهرجان خطوة لتصعيد النضال لفرض إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ولفرض احترام حرية الرأي والتعبير والتظاهر.

فكل التضامن مع المعتقلين السياسيين.
الحرية لكافة المعتقلين السياسيين.
ونضالنا مستمر حتى إطلاق سراحهم جميعا.
تحييكم مرة أخرى تحية النضال والصمود.
وشكرا لكم.

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
3
■ العدد : 553
■ من 25 أبريل الى 01 ماي 2024
annahjad@gmail.com

الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

تؤكد مواقف وتطلعات الجامعة من الحوار الاجتماعي المركزي

تطالب بالتنزيل السليم لكافة الالتزامات المتمخضة عن حوار 2 أبريل الجاري مع وزير الفلاحة

تدعو كافة المناضلات والمناضلين لمؤازرة شغيلة وكالة الرباط – سلا للتعاونية الفلاحية كوباك

انعقد يوم الثلاثاء 16 أبريل الجاري بمقر الإتحاد المغربي للشغل بالرباط الاجتماع الأسبوعي الدوري للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وبعد التداول في مضمون التقرير العام المقدم من طرف الأخ الكاتب العام والتقرير حول الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر السادس للنقابة الوطنية للمياه والغابات المزمع انعقاده يوم 20 أبريل الجاري وعدد من التقارير التكميلية، والتطرق لعدد من المهام النضالية والتعبوية والمرتبطة بالإعداد لفاتح ماي، عيد الطبقة العاملة، تسجل الكتابة التنفيذية للجامعة ما يلي:

1. تأكيد موقف الجامعة من الحوار الاجتماعي المركزي مع الحكومة، المفروض جعله مناسبة لتحسين دخل الطبقة العاملة في مواجهة غلاء المعيشة عبر إقرار زيادة عامة في الأجور والمعاشات وخفض الأعباء الضريبية، ولتأكيد التزامات الحكومة حول حماية الحريات النقابية، والاستجابة لكافة المطالب المشروعة.
2. رفض الجامعة لمحاولات الحكومة ربط الزيادة في الأجور والمعاشات وباقي الإجراءات الهادفة لتحسين الدخل، بموضوع ما يسمى بالقانون التنظيمي للإضراب و«إصلاح» أنظمة التقاعد، مع تحذيرها الشديد من كل ابتزاز للحركة النقابية في هذا الشأن.
3. تأكيدها على ضرورة التنزيل العملي لكافة نتائج حوار 2 أبريل الجاري مع وزير الفلاحة حفاضا على جدية ومصداقية الحوار على مستوى وزارة الفلاحة.
4. اعتزازها بموقف النقابة الوطنية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) التابعة للجامعة من مشروع مراجعة القانون الأساسي لشغيلة المكتب، والذي تم التعبير عنه بشكل واضح خلال كافة أطوار المفاوضات، والمطالبة بالمصادقة عليه من طرف وزارة المالية في نسخته المتوافق حولها، فضلا عن تثمين الجامعة للبرنامج النضالي المسطر من طرف النقابة الوطنية طيلة شهر أبريل الجاري.
5. تثمينها العالي للعمل التحضيري الجاري لتنظيم المؤتمر السادس للنقابة الوطنية للمياه والغابات المزمع عقده يوم السبت 20 أبريل الجاري تحت شعار: «تكريس الوحدة النقابية ومواصلة النضال لحماية المكتسبات وتحقيق المطالب»، مع دعوتها لجعل المؤتمر ونتائجه الأدبية والتنظيمية محطة متميزة على طريق تكريس الوحدة النقابية وتحقيق التطلعات والمطالب المشروعة لشغيلة الوكالة الوطنية للمياه والغابات على كل المستويات.
6. دعمها التام للعمل التنظيمي الجاري على مستوى النقابة الوطنية للبحث الزراعي، وتثمينها لنجاح الملتقى الوطني للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين مع الدعوة للمزيد من الاهتمام بتنزيل مخرجاته، ودعوتها لمواصلة التحضير الجيد للملتقى الوطني الأول لدكاترة القطاع الفلاحي المزمع عقدة يوم السبت 27 أبريل الجاري؛ مع تأكيد الجامعة على النهوض بأوضاع كافة فئات شغيلة القطاع الفلاحي والاهتمام بمطالبها الفئوية، الخاصة والمشروعة.
7. تأكيدها بمناسبة 17 أبريل، اليوم العالمي للسيادة الغذائية، على مواقف الجامعة من موضوع السيادة الغذائية لشعبنا، وعلى ضرورة مواصلة النضال ومختلف أشكال العمل، ارتباطا بهذا الموضوع، حماية لبلادنا ولمستقبل شعبنا وأجياله القادمة.
8. دعمها للنضالات المتواصلة للمكتب النقابي لعمال وكالة الرباط – سلا للتعاونية الفلاحية كوباك في مواجهة عدوانية إدارة التعاونية ورئيسها، ودعوتها كافة مناضلات ومناضلي الجامعة لدعم برنامجه النضالي المسطر، بدء بالوقفتين الاحتجاجيتين المزمع تنظيمهما أمام وزارة الفلاحة يومي الخميس والجمعة 18 و19 أبريل الجاري.
9. دعمها اللامشروط للمطالب المشروعة للمتصرفين ولنضالاتهم المتواصلة، ودعوتها كافة متصرفات ومتصرفي قطاعنا إلى المشاركة المكثفة في المسيرة الوطنية العاشرة التي ينظمها الإتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة، صباح يوم السبت القادم 20 أبريل الجاري، انطلاقا من ساحة باب الحد بالرباط.
10. أخيرا؛ دعوتها كافة فروع الجامعة والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية للجامعة للاستعداد الجيد وإطلاق الحملات التعبوية تخليدا لفاتح ماي، عيد الطبقة العاملة الأممي، واستحضار عموم المطالب الخاصة بشغيلة قطاعنا بكل فئاتها في مختلف تظاهرات مركزيتنا بهذه المناسبة على المستوى الوطني.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 16 أبريل 2024

اقليم فكيك:

بيان صادر عن معتصم ساكنة واد لمريجة بدائرة تالسنت

بناء على ملتمس بعض الإطارات ونزولا عند رغبة عدد من المعتصمين لتمكينهم من السفر للعمل لتأمين مصاريف عيد الاضحى، اجتمعت ساكنة واد المريجة لتقييم معركتنا البطولية المطالبة بتعبيد طريق تاشرونت، المعركة التي ظلت صامدة ومتماسكة طيلة 18 يوما تخللتها وقفات، مسيرات أبرزها المتزامنة مع يوم عيد الفطر نحو مقر دائرة تالسينت والتي لاقت نجاحا على جميع المستويات، ثم مسيرة أخرى صوب مقر جماعة بومريم التي اختتمت بلقاء حضره رئيس دائرة تالسينت وقائد قيادة بومريم ورئيس جماعة بومريم إلى جانب برلماني عن دائرة فجيج... هذا اللقاء الشكلي لم يرق الى مستوى تطلعات الساكنة ولم يقدم إجابات شافية لمعالجة نقطة تعبيد طريق تاشرونت الممتد بين تقاطع الطريق الوطنية رقم:(4) ومسلم تاشرونت المؤدي صوب 7 دواوير تعاني العزلة والتهميش.

وبعد نقاش مستفيض نعلن للرأي العام مايلي:

- نحيي عاليا عموم الساكنة على صمودها في معركتنا البطولية
- نحيي عاليا الحضور النسائي الملفت من داخل عرسنا النضالي
- نحي عاليا كل الاطارات النقابية و الحقوقية على تضامنها مع معركتنا وكل المناضلين الشرفاء والغيورين ونثمن عاليا مبادرة التضامن لساكنة واوزارت الجديدة.

إدانتنا:

- للجهات المعنية في تماطلها لرفع التهميش والعزلة عن ساكنة دواوير واد المريجة بجماعة بومريم إقليم فجيج.
- رفضنا لكل المحاولات اليائسة التي تهدف إلى فرملة مسار المعركة والاسترزاق على حساب المهمشين.

وفي الأخير تقرر:

- تعليق المعتصم على مستوى تقاطع الطريق الوطنية رقم 4 ومسلك تاشرونت .
- تجسيد محطة فاتح ماي بمركز تالسينت كخطوة أولى في أفق تسطير محطات نضالية أكثر تصعيدا حتى انتزاع حقنا العادل والمشروع.

معتصم الكرامة بومريم: 20/04/2024

فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوجدة يتضامن مع الأساتذة الموقوفين

يخوض الاستاذات والأساتذة الموقوفون قسرا عن العمل (مع توقيف رواتبهم الشهرية، للشهر الرابع على التوالي)، من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على اثر خوض اضرابات و احتجاجات على السياسة التعليمية و دفاعا عن حقوقهم المشروعة و العادلة ،اعتصاما أمام الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بالجهة الشرقية بوجدة يوم 18 ابريل 2024 ابتداء من الساعة الحادية عشرة (11h) صباحا، و ذلك على غرار زملائهم الموقوفين في عدة مدن .

اننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع وجدة، إذ نعتبر أن استمرار هذه التوقيفات التعسفية ، هو استمرار انتهاك حق هؤلاء الأساتذة والاستاذات الموقوفين، في حرية الراي والتعبير خاصة ممارسة الإضراب والاحتجاج السلمي واستمرار انتهاك حقهم في الكرامة والعيش الكريم، وهي حقوق مكفولة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، وعلى رأسها العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويكفلها ايضا الدستور المغربي لسنة 2011:

- نجدد تضامننا المطلق مع الاستاذات والأساتذة الموقوفين قسرا ونجدد مطالبتنا بإرجاعهم وارجاعهن إلى عملهم دون قيد او شرط .
- نهيب بعضوات وأعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و المتعاطفين وكل من لهم ولهن غيرة على المدرسة العمومية إلى دعم و مؤازرة الاستاذات والأساتذة الموقوفين عن العمل في اعتصامهم يوم الخميس 18ابريل ابتداء من الساعة 11صباحا أمام الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة الشرقية بوجدة.

عن المكتب
17ابريل 2024

نقابة FNE تساند الاحتجاجات ضد التوقيفات التعسفية للأساتذة

فوض المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE الصلاحية للمكاتب الجهوية للجامعة بخوض كافة الأشكال الاحتجاجية (وقفات، اعتصامات، إضرابات، مسيرات...) دفاعا عن الموقوفين/ات وتنديدا بالإجراءات الانتقامية والتوقيفات التعسفية التي مست العديد من نساء ورجال التعليم، ورفضا لكل التشريعات التكبيلية لحق ممارسة الإضراب والاحتجاج والتصفوية (المشروع التخريبي لأنظمة التقاعد) ومطالبة بالتنفيذ الفوري لاتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 وعدم استثناء نساء ورجال التعليم من الزيادة في الأجور في إطار الحوار الاجتماعي المركزي الحالي

اجتمع المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE يوم السبت 13 أبريل 2024، حيث تم التداول في مستجدات الشأن التعليمي، وخاصة ما يتعلق بمخرجات اتفاقي 10 و26 دجنبر 2024 مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي مع الحكومة، وكذا تداعيات الحراك التعليمي وما رافقها من إجراءات انتقامية وتوقيفات تعسفية مست العديد من نساء ورجال التعليم، من ضمنهم مناضلين/ات بالجامعة الوطنية للتعليم FNE؛

كما تم الوقوف على انطلاق الحوار الاجتماعي المركزي، في ظل استمرار الحكومة الحالية في اختياراتها اللاشعبية المتمثلة في:

أ) مواصلة منهجها التصفوي للخدمات العمومية من وظيفة وصحة وتعليم وغيرها، بخوصصتها وتفويتها للرأسمال المتوحش (خوصصة المستشفيات العمومية، تفويت مؤسسات عمومية، تفويت خدمة الكهرباء والماء للشركات...)؛

ب) تنزيل المزيد من التشريعات الرجعية التراجعية والتكبيلية (مشروع القانون التكبيلي للإضراب، مشروع الإصلاح التخريبي لأنظمة التقاعد...)؛

ت) تشديد القبضة التحكمية والإجراءات القمعية وانتهاك الحريات العامة والحقوق (حرية التعبير عن الرأي، الحريات النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، الحق في الاحتجاج السلمي...)؛

ث) ضرب القدرة الشرائية لعموم الشعب المغربي من خلال إطلاق العنان للغلاء الذي طال جل المواد بشكل غير مسبوق...؛

إن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، وهو يستهجن الحملة المسعورة بوسائل التواصل الاجتماعي، ضد تعبيرات العمل النقابي الكفاحي الديمقراطي التقدمي التضامني المستقل والمنحاز لقضايا شعبنا وقضايا نساء ورجال التعليم وكل العاملين/ات بالقطاع:

1. يجدد موقفه الرافض لكل الإجراءات الانتقامية والقرارات الإدارية التعسفية التي طالت نساء ورجال التعليم على خلفية ممارستهم/ن لحقهم/ن في الاحتجاج والإضراب، ويطالب الوزارة بإرجاع الموقوفين دون قيد ولا شرط وبالسحب الفوري لكل الإنذارات والتوبيخات، وتمكين جميع الموقوفين/ات من أجورهم/ن،

ويؤكد استعداده لخوض كافة الأشكال الاحتجاجية؛

2. يجدد رفضه المطلق لكل التشريعات التكبيلية(لحق ممارسة الإضراب)والتصفوية (المشروع التخريبي لأنظمة التقاعد) وأي مساس بالمكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وعموم المأجورين/ات التي تحققت بالتضحيات الجسام، ويدعو المركزيات النقابية المشاركة في الحوار الاجتماعي إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية ورفض كل هاته المخططات التخريبية وتوحيد العمل من أجل التصدي لها وإسقاطها؛

3. يطالب بضرورة تفعيل السلم المتحرك للأجور والأسعار بما يحفظ القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم المأجورين ويتلاءم مع الارتفاع المهول للأسعار، كما يشدد على عدم استثناء نساء ورجال التعليم من أية زيادة في الأجور يقرها الحوار الاجتماعي المركزي؛

4. يطالب الحكومة ووزارة التربية الوطنية إلى التعجيل بتنزيل وأجرأة وتنفيذ جميع بنود اتفاقي 10 و26 دجنبر2023 (استرجاع الاقتطاعات من أجور المضربين والمضربات، التعويض التكميلي لأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والأطر المختصة،...)؛

5. يدعو التنظيمات النقابية والجمعيات المهنية بقطاع الوظيفة العمومية إلى عقد لقاء تشاوري حول مشاريع القانون التكبيلي للإضراب والإصلاح التخريبي لأنظمة التقاعد قصد توحيد الرؤى والمواقف والاستعداد لخوض الاحتجاجات الكفيلة بإسقاطها؛

6. يطالب برفع كل أشكال التضييق على الحريات وإسقاط كل المتابعات الكيدية والمحاكمات الصورية ضد نساء ورجال التعليم والمدونين والصحفيين...، كما يدعو إلى إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ببلادنا؛

7. يجدد تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ضد حرب الإبادة والتهجير القسري من وطنه، ويعلن مناهضته لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري، ويدعو إلى قطع كل العلاقات الدبلوماسية وعلاقات التعاون معه وطرد الصهاينة من بلادنا؛

8. يهيب بكل القوى التقدمية والديمقراطية ببلادنا وبعموم نساء ورجال التعليم وبكل مناضلي/ات الجامعة الوطنية للتعليم FNE إلى التكتل وتوحيد النضالات ونبذ الصراعات الهامشية بما يسمح للتصدي لكل المخططات التراجعية وعدم المس بالحقوق والمكتسبات؛

9. يعلن تخليد الجامعة الوطنية للتعليم FNE للعيد الأممي للطبقة العاملة فاتح ماي 2024 تحت شعار: «تحصين المكتسبات والحقوق والتصدي للمخططات الطبقية التراجعية رهين بتقوية النضال النقابي الكفاحي المستقل والوحدوي».

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE:

الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يراسل المسؤولين حول مطالب ساكنة فجيج

وجه الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان رسالة مفتوحة لرئيس الحكومة وباقي الجهات المعنية يطالب فيها بالاستجابة للمطالب المشروعة لساكنة مدينة فجيج التي تخوض معركة منذ ازيد من 5 أشهر احتجاجا على قرار تفويت تدبير الماء، جاء في الرسالة:

تحية طيبة وبعد،

إن الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، يراسلكم السيد رئيس الحكومة لإثارة انتباهكم إلى الوضع المقلق وحالة الاحتقان التي تعيشها مدينة فجيج، منذ ما يزيد عن خمسة أشهر، خصوصا وان تفويت تدبير المياه «يأتي في ظل ظرفية تتميز بندرة المياه المترتبة عن مشكل الجفاف الذي تعرفه البلاد منذ سنوات، وهو مرشح للاستمرار إن لم يتفاقم ، وسينعكس لا محالة ذلك على المواطنين والمواطنات بارتفاع الأثمان.

وبالتالي فان تعبير الساكنة عن رفض قرار تفويت تدبير قطاع الماء الصالح للشرب إلى شركة الشرق للتوزيع مشروع .، حيث أن قرار مجلس الجماعة القاضي بالانضمام إلى مجموعة الشرق للتوزيع، اتخذ دون استشارتها، إعمالا لمبادئ الديموقراطية التشاركية، وسياسة الانفتاح، والحكامة المحلية، كما ينص على ذلك دستور2011 وقوانين البلاد ذات الصلة بمجال تدبير الماء الصالح للشرب . وهو الأمر الذي يستدعي الإسراع بمراجعة مجلس الجماعة قرار الانضمام ،والانسحاب الفوري من هذه الشركة ، طبقا لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.

ومن اجل رفع حالة الاحتقان التي تعرفها واحة فكيك، فان الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يناشدكم السيد رئيس الحكومة التدخل العاجل لدى المصالح والمؤسسات المعنية ، قصد الاستجابة الفورية للمطالب العادلة والمشروعة لساكنة فجيج، وضمان احترام حقوقهم السياسية المتعلقة بحرية القرار والاختيار، في تدبير توزيع الماء بالواحة ، مما سيساعد في احتواء الازمة، ويعمل على درء أي تصعيد قد يكلف المنطقة مزيدا من التوتر والاحتقان.

والائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان ، يعتقد السيد رئيس الحكومة، بأن تدخلكم ، سيساهم لا محالة في إيجاد الحل لهذه الازمة بشكل عادل ومستدام، كما يعبر الائتلاف لكم عن الاستعداد الكامل للتعاون معكم ، سواء فيما يتعلق بتقديم كافة التوضيحات التي من شأنها المساعدة. في حل المشكل ،أو من حيث تقديم المقترحات الكفيلة بايجاد الحلول الناجعة للازمة المستمرة منذ شهور بمدينة /واحة فكيك . وفي انتظار التوصل بما يفيد الاستجابة لطلبنا ،تقبلوا السيد رئيس الحكومة عبارات مشاعرنا الصادقة

عن الكتابة التنفيذية للائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان

المنسق : عبد الإله بنعبد السلام

الهيئة الوطنية تتضامن مع معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب.

عقدت الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب اجتماعها الدوري مساء يوم الإثنين 22 أبريل 2024، والذي ظل مفتوحا إلى زوال يومه الثلاثاء 23 أبريل 2024 لمناقشة النقط المتبقية في جدول الأعمال.

الاجتماع ينعقد في سياق وطني موسوم بالتغول السلطوي الذي عرف مداه في الآونة الأخيرة، وبالتضييق المخزني الفج على الحقوق والحريات، في انتهاك صارخ للحق في التعبير، وإبداء الرأي حول قضايا الشأن العام، من قبيل مناهضة التطبيع وإعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني جراء ما يتعرض له من إبادة ومذابح جماعية، وكذا تجويع وحصار شعب بأكمله طوال شهور دون ماء ودواء ولا كهرباء وطعام، مقابل صمت دولي، رهيب وعجز أممي غير مسبوق لوضع حد لهاته المظلمة الكبرى عن شعب أراد أن يتحرر من ربقة الاحتلال، وأن يحرر أرضه ويقرر مصيره وفقا للقوانين الدولية، وتبعا لما تنص عليه العهود والمواثيق الأممية.

بعد تقييم أداء الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير لفعالياتها التضامنية مع عشرات ملفات الاعتقال التي طالت نشطاء الرأي والتعبير بالمغرب، والتي ارتفع منسوبها خلال السنوات الأخيرة، وقفت الهيئة على الاعتقالات الأخيرة التي مست مناهضي التطبيع والتي من بينها ملف الناشط مصطفى دكار من مدينة أزمور المدرج أمام ابتدائية الجديدة في حالة اعتقال بجلسة 24 أبريل 2024، وملف عبد الرحمان زنكاض من مدينة المحمدية الذي صدر في مواجهته بحر هذا الشهر حكم قاس ومجانب للصواب ب 5 سنوات حبسا نافذا وغرامة 50000 درهم، وكذا متابعة 13 ناشطا مناهضا للتطبيع في حالة سراح بمدينة سلا وإدراج ملفهم بجلسة 25 من شهر أبريل الجاري، وهو نفس اليوم الذي سيمثل فيه الناشط يوسف الحيرش معتقلا أمام أنظار المحكمة الابتدائية بمدينة القنيطرة على خلفية تدوينات له على حسابه بفيسبوك.

كما تابعت الهيئة ملف سعيد بوكيوض الذي ما زال معروضا على أنظار محكمة النقض بعدما صدر ضده حكم ابتدائي ب 5 سنوات سجنا نافذا وغرامة 40000 درهم، والذي خفض استئنافيا إلى 3 سنوات على خلفية تدوينات يناهض فيها التطبيع ويتضامن مع عدالة القضية الفلسطينية.

علاوة على الحكم بالسجن النافذ سنة واحدة وغرامة مالية قدرها 2000 درهم في حق المدون محمد الدغاي، الصادر عن المحكمة الابتدائية بمدينة القصر الكبير، يوم 01 أبريل 2024، على خلفية متابعته إثر شكاية مؤسسة سجنية.

كما تواكب الهيئة ملفات معتقلي الرأي الآخرين ومن ضمنهم ملف محمد موفو ابراهمي معتقل حراك فكيك الذي حوكم بثمانية أشهر حبسا نافذا، وملف رضى الطاوجني الذي تم رفع الحكم عليه استئنافيا من سنتين إلى أربع سنوات حبسا نافذا. وملفات المتابعات بسبب الرأي المستمرة كقضية معطي منجب وأبو بكر الونخاري وعبد الباسط اسباع.

إن الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب، وهي تتابع بقلق واستياء كبيرين هذا الهجوم غير المبرر والممنهج على الحقوق والحريات بالمغرب، تجدد تضامنها مع كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وتطالب السلطات المغربية بالكف عن هاته الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإطلاق سراحهم والعمل على وضع حد لكل هاته الاحتقانات التي لن تفيد الوطن في شيئ غير التشويش والإساءة إلى صورته أمام المحافل الدولية في الوقت الذي يترأس المغرب إحدى المؤسسات الحقوقية الأممية.

وحرصا منها على تمثل الأهداف التي من أجلها تأسست الهيئة الوطنية، سطرت هاته الأخيرة برنامجا نضاليا وفعاليات تضامنية تنوعت أشكالها وتعددت أبعادها سيتم نشره لاحقا وتنزيله على أرض الواقع، سعيا منها إلى كشف كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تطال النشطاء، والكبح من جماح التغول السلطوي الذي يزحف على مربعات أحرار وحرائر الوطن الحبيب.

الرباط 23 أبريل 2024

كرونولوجيا النزاع الاجتماعي لعمال وعاملات سيكوم/سيكوميك

يعرف النظام الرأسمالي أزمة خانقة بسبب التناقضات التي تنخر بنيته وفي سعيه لتجاوز أزمته، يلجأ الى القمع والاضطهاد للسيطرة على الطبقة المستغلة وعرقلة منظماتها واضطهاد قياداتها لإيدامة السيطرة والاستغلال مستعملة كل الوسائل (السلطة، القضاء، الاعلام ،التهديد والترهيب و...) لإخماد كل صوت حر ينادي بالعدالة الاجتماعية والزج بهم في السجون وان اقتضى الحال اللجوء الى الاغتيالات حتى يتسنى الى حماة الرأسمالية تكثيف الاستغلال لليد العاملة وتجريدهم من حقوقهم واغلاق المؤسسات الانتاجية وتشريد العمال والعاملات هم وأسرهم والرمي بهم في براثين الفقر والعوز والهجرة نحو المجهول، همهم الوحيد تراكم الرأسمال والربح السريع . في هذا السياق، عمدت الباطرونا المحلية بمكناس إلى إغلاق شركة سيكوم/سيكوميك في ظلم اجتماعي كبير لمئات من العمال والعاملات عبر سلسة من الاجراءات اللاقانونية وفي غفلة من أصحاب الحق في خرق سافر لكل الاعراف الدولية ومدونة الشغل المغربية على علتها.

علال الجديد

تأسست شركة سيكوم موضوع هذا المقال في سنة 1975 وفي سنة 1990 كانت تشغل 1200 عامل وعاملة وكان يشرف عليها أنداك المدعو رشيد التازي بعد ذلك سيتم انشاء مؤسستين جديدتين تابعتين للمؤسسة الأم « bleu Finix » بالبساتين، « Sport on kou» بالحي الصناعي سيدي بوزكري وهكذا سيتم نقل جزء من العمال اليهما ليتقلص العدد الى 700 عامل وعاملة من أصل 1200 في الشركة الأم.

خلال السنوات 2010،2011،2012،2013 ستعرف الشركة مزيدا من الاحتقان تتوج بعدة توقيفات تعسفية في حق مجموعة من العمال والعاملات من أجل اجبارهم على التراجع عن مطالبهم المشروعة وعمد المشغل بتواطؤ مع السلطات المحلية الى تهريب العمل الى المؤسسات التي تشتغل بالعقدة ،في هذه الفترة تم انشاء ادارة عامة تسير جميع المؤسسات المذكورة، وفي سنة 2013 سيتم تحويل وسائل وموظفي شركة سيكوم الى الشركة المسماة «ألیانس أندوستریال Alliance- in- dustrielle » وخلال هذه السنة كذلك ،ستعمل الادارة الجديدة ،نهجا على السابقة، على تهريب الالا ت الثمينة وتفويت وسائل النقل من المؤسسة الأم الى المؤسستين التابعتين لها.

ابتداءا من 2013، 2014،2015 تضاعفت وثيرة التوقف التقني وترحيل فريق التقنيين المختصين في (الشنتيو) في محاولة لإفراغ المؤسسة ودفعها للإفلاس وأمام احتجاجات العمال والعاملات سيتم عقد لقاء في 2016 للجنة البحث والمصالحة بعمالة مكناس حيث تم طرح الوضع الداخلي المأزوم للمؤسسة وما تعرفه من توقف تقني متكرر وتهريب للعمل. ومع استقدام شركة «لمونيور Léominoir » ستتفاقم الأوضاع الاجتماعية للعمال والعاملات ويزداد التوتر داخل الشركة كان سببا في عقد سلسة من اللقاءات في 2017 على مستوى اللجنة الاقليمية، توجت بالتزام المشغل الجديد بأداء كل ما بذمته من مستحقات العمال ومستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية فضلا على اعادة فتح المؤسسة ابتداء من 1/11/2017.

إلا أن هذه الالتزامات لم تعرف طريقها إلى التنفيذ مما زاد الوضع تأزما وأصبح يندر بأزمة اجتماعية حقيقية و تهديد مستقبل أسر 700 عامل وعاملة بالتشريد وأصبح عددهم في التقلص ليصل إلى 662 وسيتم إغلاق المؤسسة من طرف المدعو أناس الأنصاري في نفس السنة.

وفي محاولة لفض هذا النزاع الاجتماعي عقدت عدة اجتماعات على مستوى اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، افضت إلى اجتماع وطني على مستوى وزارة الداخلية حضره جميع أطراف النزاع من ضمنهم أعضاء من المكتب النقابي للشركة التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وخلص الاجتماع إلى مساهمة الجهة ب200 مليون سنتيم وجماعة مكناس ب 200 مليون سنتيم، تنازل صاحب مقر الشركة عن كراء شهر ومساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن فوائد التأخير في الأداء والاتفاق على استئناف العمل بالشركة على دفعات عمالية. وفي عز أزمة كورونا (كوفيد 19)، اشتغل العمال والعاملات ليلا ونهارا من أجل إنتاج الكمامات بحس وطني كبير إلا أن صاحب الشركة لم يفي بوعوده، وتراكمت على الشركة الديون.

أن هذه الالتزامات لم تعرف طريقها إلى التنفيذ مما زاد الوضع تأزما وأصبح يندر بأزمة اجتماعية حقيقية و تهديد مستقبل أسر 700 عامل وعاملة بالتشريد وأصبح عددهم في التقلص ليصل إلى 662 وسيتم إغلاق المؤسسة من طرف المدعو أناس الأنصاري في نفس السنة.

وتجدر الإشارة وحسب نسخة المضمنة بالسجل التحليلي رقم41287 تغيير اسم الشركة «سيكوم» إلى «سيكوميك»، وهي فرع تابع للمجموعة الفرنسية Leominoir المتخصصة في إعداد ملابس ذات جودة عالية خاصة بالجنود والأمن.

في 2018/04/19، أعيد فتح أبواب المؤسسة تحت اشراف مدير جديد جواد المراني الذي لن يتوانى في بيع ما تبقى من آلات ووسائل نقل و تهريب الباقي وعدم تأدية مستحقات الكراء لصاحب العقار ومستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتغطية الصحية رغم ان أجور العمال كانت تخضع للاقتطاع، ومستحقات شركة التأمين، وواجبات شركة توزيع الماء والكهرباء و كان الغرض من كل هذا الدفع بالمؤسسة إلى الإفلاس وبالتالي التخلص من العمال والعاملات بدون تكلفة.

في 8 شتنبر 2021، ستحاول إدارة المؤسسة تهريب ما تبقى من السلع ليلا، وعدم تأدية شهري 10و 11 من 2021، وإغلاق المؤسسة نهائيا.

ومنذ هذا التاريخ وعمال وعاملات سيكوم/سيكوميك يعانون من الفقر والعوز والأمراض المزمنة والتهديد بالإفراغ بسبب عدم تسديد الاقساط البنكية وعدة ماسي اجتماعية أخرى لكن صمودهم ووحدتهم ووعيهم بالمصير المشترك سيجسدون ملحمة بطولية في النضال من أجل مطالبهم المشروعة رافعين شعار الموت ولا المذلة عبر تنفيذهم مجموعة من الأشكال النضالية (وقفات، مسيرات، اعتصامات، مبيت ليلي لأزيد من 18 يوما).والملحمة البطولية للدفاع عن حقهم في الشغل ومن أجل مستحقاتهم مازالت مستمرة بنفس الحماس وبارادة قوية الى يومنا هذا (أي سنتين ونصف) ويرجع ذلك بالأساس للوعي المتقدم للعمال والعاملات والدعم القوي الوطني والجهوي والمحلي للقوى التقدمية خاصة النهج الديموقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الانسان بمكناس وثلة من المناضلين الأحرار بالمدينة.

أمام هذا الصمود الواعي والمنظم غير المسبوق، والذي أربك حسابات الخصم. وعوض الجلوس الى طاولة الحوار، تمادت الرأسمالية والبرجوازية المحلية والباطرونا المدعومة من طرف السلطات المخزنية والتواطؤ المكشوف للبيروقراطية النقابية المحلية في تجاهل مطالب عمال وعاملات شركة سيكوميك وتسخير القضاء لثنيهم/هن عن مواصلة النضال والتخلص من الكلفة الاجتماعية المترتبة عن تسريحهم وتوقيف عملية الانتاج بدون سند قانوني.

كما عمدت البيروقراطية النقابية المحلية الى طرد المكتب النقابي للعمال بشركة سيكوميك بتاريخ 9/7/2023 ومتابعة العاملة أمينة الصرايدي المكلفة بالإعلام اثر شكاية كيدية من طرف الكاتب المحلي لكدش والحكم عليها بعد عدة جلسات بشهرين موقوفة التنفيذ وغرامة مالية قدرها 10000 درهم ،نفس الشيء يحدث الان مع بعض أعضاء وعضوات المكتب النقابي لسيكوميك وآخر جلسة كانت يوم 12/04/2024.

ليس لدى البروليتاريين ما يخسرونه سوى قيودهم. يا عمال وشعوب العالم المضطهدة اتحدوا. ولنجعل البرجوازية ترتجف من الثورة البروليتارية.

القيادات النقابية في خدمة الرأسمال

لقد تمكن النظام من تدجين القيادات النقابية التي فقدت قواعدها ومعها أهم مبادئ العمل النقابي المبني على التضامن والتآزر وخدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها، فأصبحت جل النقابات تقتات على التمويل العمومي، بل أصبح العديد من قياديها من الباطرونا يمتلكون العقارات والضيعات الفلاحية ويستغلون العاملات والعمال الذين يدّعون الدفاع عن مصالحهم. فتاريخ العمل النقابي قديم في المغرب، بحيث خلال سنة 1936،

س.ع.

أصدرت سلطات الاستعمار الفرنسي ظهير 24 دجنبر، الذي يضمن الحرية النقابية للعمال الأوروبيين، ثم أتبعته بظهير 24 يونيو 1938 الذي يُعاقب العمال المغاربة الذين ينخرطون في النقابات. بعد ذلك، وبعد مفاوضات «ايكس ليبان» التي حافظت فيها السلطات الفرنسية على أهم مصالحها الاستراتيجية، تأسس الاتحاد المغربي للشغل، وتم إصدار ظهير 12 شتنبر 1955 الذي ينص، صراحة، على حرية الانتماء النقابي. وتجدر الإشارة إلى أن خلال ثلاثينات القرن الماضي تأسس تجمع الصناعيين بالمغرب الذي يضم في صفوفه أرباب العمل المغاربة. وفي سنة 1947، سيتم تأسيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب من طرف أرباب العمل الأوروبيين.

خلال هذا التاريخ الطويل الحافل بالتواطؤات والاتفاقات السرية بين النظام وقيادات النقابات، ستنفر الطبقة العاملة من النقابات وستهجرها بشكل كبير. فالمعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، تبين أن نسبة التنقيب، بصفة عامة لا تتجاوز4.3 في المائة من مجموع السكان النشيطين الذي يقدر بأكثر من 12 مليون عاملة وعامل، وبلغت نسبة العزوف عن النقابات 92.9 في المائة في المجال الحضري، بينما ارتفعت إلى مستوى 99.2 في المائة بالنسبة للمجال القروي. في هذا الواقع الموسوم بالضعف الفظيع لقواعد النقابات وهجر الطبقة العاملة لها، يتم الكلام عن الحوار الاجتماعي والتفاوض بين الأطراف الثلاثة المتمثلة في الحكومة والباطرونا وما يسمى بالنقابات الأكثر تمثيلية، والتي تلعب دور ممثل مصلحة العاملات والعمال وهي الناطق باسمهم. ومن المعلوم أن هذه الحوارات الاجتماعية والمفاوضات القطاعية ما هي إلا مسرحية محبوكة، هدفها، إشاعة ما يسمى السلم الاجتماعي ومحاولات اجتثاث ما تبقى من مكتسبات حققتها الطبقة العاملة، عبر نضالاتها التاريخية وقدمت في سبيلها العديد من الشهداء والمعتقلين والمطرودين، لما كانت موازين القوة مائلة لصالحها ولما مكنتها الشروط الموضوعية والذاتية من انتزاع هذه المكاسب، قبل أن تستولي القيادات الانتهازية المتواطئة، تدريجيا على مراكز القرار في النقابات، لتفرغها من طلائعها عبر مسلسل طويل من الدسائس والخيانات، التي استهدفت الأطر القيادية المبدئية غير القابلة للمساومة بالاغتيالات على يد مليشيات منظمة بمعاونة الأجهزة الاستخباراتية للنظام، كما تعرض العديد من المناضلين لعمليات الطرد التعسفي والاعتقالات عبر فبركة ملفات ومحاكمات صورية. في نفس الوقت يتم تشجيع العناصر الانتهازية والمنتفعة التي تلعب أدوارًا تخريبية من وشاية وتلفيق تهم للمناضلين النقابيين.

إذا كان الحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية للتكتل الطبقي السائد من طرف نظامه مفهوما، فإن دور القيادات النقابية في التعاون مع الباطرونا وأجهزة النظام القمعية والقضائية، يشكل طعنة خيانية ساهمت في إضعاف صوت العاملات والعمال وأدت إلى كسر وحدتهم التي تشكل السلاح الأساسي للحفاظ على مصالحهم وكرامتهم.

وللمزيد من الضغط على هذه القيادات النقابية، يلوح النظام بمشروع القانون رقم 24-19 المتعلق بالنقابات ليزيد من ابتزازها، وتساهم هي في تنفيذ السياسات اللاشعبية المملاة من طرف الدوائر المالية الامبريالية والتي تعني، بشكل واضح، تكثيف استغلال الطبقة العاملة، وهو ما يعني الزيادات في أرباح الشركات المحلية خادمة الشركات العابرة للقارات. وتتبين ضغوطات النظام على القيادات النقابية من خلال إلقاء نظرة على بعض مواد هذا القانون وتتضمن ديباجته، من بين ما تتضمنه، معالجة الازدواجية بين مقتضيات مدونة الشغل التي تؤطر القطاع الخاص سنة 2003 وظهير 1957 الذي يؤطر عمل الموظفين وأعوان الدولة والجماعات الترابية، في حين لم يتطرق لإشكاليات الحريات النقابية وضعف التقيد بالقانون ومشاكل التشتت النقابي فضلا عن الضعف الخطير في نسب الانتماء النقابي. كما أن هذا القانون لا يعتمد على مرجعية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وبالخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية وخاصة الاتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والاتفاقية رقم 98 الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضات الجماعية، بالإضافة إلى الاتفاقية رقم 135 المتعلقة بممثلي العمال. هذا كاف لتوضيح أن هذا القانون يهدف إلى المزيد من تركيع القيادات النقابية لتلعب الدور الذي يختاره لها النظام وفق متطلبات ومصالح الباطرونا. ويتجلى ذلك في المادة 121 المتعلقة بربط الدعم المادي للنقابات بوجوب عقد مؤتمراتها العادية وفق آجالها المحددة في قانونها الأساسي. هذا البند يهدف إلى ابتزاز القيادات التي لا تلتزم بعقد مؤتمراتها، حتى يظل الزعيم على رأس النقابة مدى حياته. ولو كانت هناك نية الإصلاح لتمت الإشارة إلى معايير تعزيز الحكامة من قبيل ضمان التداول على مواقع المسؤولية وضمان شفافية التدبير والتسيير المالي، وأيضا فرض تحديد كوطا للشباب والنساء في مواقع المسؤولية. جانب أخر للابتزاز يتمثل في حجم الدعم المقدم للنقابات الأكثر تمثيلية، نفس الشيء بالنسبة للمبالغ السخية المقدمة لبعض جمعيات «المجتمع المدني». إن ربط الدعم المالي العمومي، دون التنصيص على شفافية تدبيره بضرورة عقد مؤتمرات النقابات الأكثر تمثيلية هو بمثابة رشوة وشراء صمت القيادات النقابية على تمرير سياسات لا شعبية ضد الطبقة العاملة.

إذا كان الحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية للتكتل الطبقي السائد من طرف نظامه مفهوما، فإن دور القيادات النقابية في التعاون مع الباطرونا وأجهزة النظام القمعية والقضائية، يشكل طعنة خيانية ساهمت في إضعاف صوت العاملات والعمال وأدت إلى كسر وحدتهم التي تشكل السلاح الأساسي للحفاظ على مصالحهم وكرامتهم.

الفساد واقتصاد الريع من ركائز دولة المخزن

لا أحد يشكك في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكارثية للفساد ونهب المال العام والريع والامتيازات، وكيف تحرم الطبقات الشعبية من ولوج حقوقها.

فرغم الخطاب الرسمي حول استراتيجيات مكافحة الفساد والبرامج الحكومية ووجود ترسانة من القوانين لهذا الغرض، تفيد اليوم التقارير، لا الدولية ولا المحلية، تراجع ترتيب المغرب في مؤشرات التنمية وإدراك الفساد خلال السنوات الأخيرة، منها تقرير منظمة الشفافية العالمية.

والمفارقة أن الدولة عوض حماية المبلغين عن الفساد، والقطع مع الإفلات من العقاب في جرائم نهب المال العام، عملا بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، تعمل على محاصرة جمعيات المجتمع المدني التي تناهض الفساد، وتضيق عليها الخناق بحرمانها من وصولات الإيداع.

ملف هذا العدد يعيد طرح معضلة الفساد والريع والإفلات من العقاب في علاقته مع طبيعة الدولة في المغرب، والصعوبات التي تواجه النضال ضده، كما يتساءل حول البدائل الحقيقية لمناهضة الفساد ؟

الفساد كآلية لإعادة إنتاج دولة المخزن

بقلم عزيزشوقي

كيف يمكننا التظاهر بمحاربة الفساد وهو جزء لا يتجزأ من آليات إعادة الإنتاج في دولة المخزن؟ إن الديمقراطية ودولة القانون والشفافية الاقتصادية تتعارض مع دولة المخزن. تستمد دولة المخزن قوتها وشرعيتها الأساسية من الفساد الممنهج. ولضمان الحفاظ على السلطة السياسية القائمة وإعادة إنتاجها، يقوم المخزن بتوزيع الامتيازات، مع الحفاظ على القدرة على سحبها في أي وقت، بشكل تعسفي أو خارج أية ضوابط قانونية. تعتمد سلطة المخزن على احتكار القوة التي تمارس بشكل تعسفي، كما تعتمد على الخوف والثقة والولاء أو الطاعة والخضوع الأعمى والكامل. إن عقلانية المخزن معادية للاستحقاق أو الجدارة القائمة على الكفاءة والشفافية في المنافسة أو الصدق/النزاهة. وتشكل هذه القيم تهديدا لاستقرار واستمرارية المخزن، باعتباره نظاما سياسيا مجردا من أي شرعية ديمقراطية.

إلى جانب الفساد في مظاهره المباشرة أو الأكثر وضوحا، كظاهرة اجتماعية اعتيادية، تمارس على نطاق واسع في جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقريبا، فإن البعد البنيوي للفساد، هو الذي يحدد ويفسر قبل كل شيء، إعادة إنتاج دولة المخزن، كنظام سياسي قائم على التعسف، أي الدولة المارقة أو الخارجة عن القانون، والتي يحكمها في كثير من الأحيان استخدام القوة خارج القانونوانعدام الشفافية كقاعدة رئيسية. يعتمد استقرار دولة المخزن وصيانتها بشكل أساسي على منطق الزبونية، الذي وصفه بشكل خاص جون واتربري John Waterbury، في بداية السبعينيات، في أطروحته "أمير المؤمنين"، بعنوان فرعي: "الملكية المغربية وسياساتها ونخبها". وفي أعقاب الاستقلال السياسي الشكلي، دافعت الحركة الوطنية، وخاصة مكوناتها الأكثر راديكالية، عن مشروع بناء مؤسسات تمثيلية ومنتخبة جديدة. وكانت فكرة "المجلس التأسيسي المنتخب" هي التعبير عن القطيعة الأولى مع دولة المخزن لإرساء الأسس الأولى لنظام سياسي ديمقراطي. غير أنه تم دفن هذه الفكرة. وقد تعززت دولة المخزن بعد ذلك من خلال سيطرة الأجهزة الأمنية والجيش (الاحتكار التام للقوة) ومن خلال التحالف مع كبار ملاك الأراضي والقوى الإمبريالية والبرجوازية المحلية، الطفيلية infantilisée والمدجنة. إن «العقد» بين الملكية والحركة الوطنية سيتراجع ويفسح المجال أمام استعادة الآليات القديمة لإدارة السلطة، القائمة قبل كل شيء على الثقة والولاء والخضوع. وفي المقابل تمنح امتيازات على شكل تصاريح أو رخص agréments لتشغيل خطوط النقل، والصيد في أعالي البحار وبالمنطقة الاقتصادية الخالصة، واستغلال المحاجر، واستخراج الرمال، وتسويق المنتجات الاستراتيجية مثل المحروقات أو الحق الحصري في استيراد المركبات المعدة لبيعها للدولة (...). وسيتم منح جزء كبير من الأراضي الزراعية، التي كانت مملوكة سابقا للمعمرين وتم استردادها، إلى أعوان دولة المخزن، على شكل إيجار طويل الأمد، بالدرهم الرمزي. بموجب ذلك إذن، على المستفيدين من الامتيازات التي تمنحها دولة المخزن أن يشعروا باستمرار بأنهم مدينون ويعيشون في وضع محفوف بالمخاطر من الناحية القانونية والسياسية. ويمكن للمخزن سحب الامتيازات الممنوحة لهم في أي وقت. ويعتمد استقرار تلك الامتيازات بشكل وثيق على استمرارية/صيانة النظام السياسي القائم. إنها عبودية ضرورية وطوعية في نفس الوقت.

دولة المخزن هي قبل كل شيء دولة تقليدانية أو عتيقة Etat pa–trimonial أو تقليدانية-جديدة. يُنظر إلى هذه الدولة على أنها امتداد لا مركزي للسيطرة الأبوية (يُنظر إلى رئيس الدولة على أنه «أبو الأمة») وتتميز بشكل خاص بشخصنة العلاقات الاجتماعية، بين من هم في السلطة ومن هم من حولهم، وهيمنة التقاليد، والعادات، والتقليل من قيمة المؤسسات، وسيطرة النسخة الرسمية للدين (المذهب الديني الرسمي) مما يعزز السلطة السياسية القائمة. في السابق، كان مفهوم "السلطانية" يلخص هذا الواقع السياسي. واليوم، وعلى الرغم من تطور المصطلحات والتغليف emballage المؤسسي الجديد، فإن محتوى السلطة لم يقطع الصلة فعليا مع الممارسات الاستبدادية القديمة. في الواقع، فإن البعد السياسي الأكثر وضوحًا للدولة التقليدانية أو الدولة التقليدانية الجديدة هو الاستبداد الذي تجلى بشكل ملموس بعد الاستقلال، وخاصة في عهد الحسن الثاني، من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: الاختفاء القسري، والتعذيب، والاعتقال التعسفي أو الاحتجاز، والإعدام خارج نطاق القانون (...). لقد كان لإرهاب دولة المخزن عواقب عميقة للغاية على المجتمع المغربي برمته، من حيث الخوف والجبن والرقابة الذاتية والاستسلام (...). وهكذا تطورت ثقافة الخوف والخنوع. ثم قامت دولة المخزن بعد ذلك بتحسين أساليب القمع، حيث لجأت أكثر فأكثر إلى إفساد النخب السياسية والنقابية. وهذا ما سمح لها بالتسلل داخل الأحزاب السياسية الخارجة من الحركة الوطنية وإضعافها داخليا. يتسم البعد الاقتصادي للدولة التقليدانية أو التقيدانية الجديدة بحالات الاحتكار الفعلي في العديد من القطاعات الاقتصادية. منذ الاستقلال، سيطر المخزن على الشركات ذات الوزن الاستراتيجي في قطاعات التعدين والزراعة والصناعة الفلاحية (السكر والنفط) والتوزيع الشامل (Om–nium Nord Africain–ONA). واليوم، امتدت هذه السيطرة إلى الطاقات المتجددة (مازن) وعلى نحو متزايد إلى القطاع المالي (المدى). وفي مجال الأراضي الزراعية، كان المخزن أول من ساعد نفسه باستحواذه أو منح نفسه أخصب الأراضي الزراعية من بين "الأراضي المسترجعة"، منذ ستينيات القرن الماضي، من خلال تشكيل "العقارات الملكية–do maines royaux". وهكذا أصبح المخزن الفاعل السياسي المركزي، بل والوحيد، وفي نفس الوقت المالك الرئيسي للأرض والفاعل الاقتصادي المهيمن. والمفهوم الذي يمكن تطبيقه على هذا الواقع هو "الرأسمالية المفترسة" (شوقي لطفي). نحن لسنا هنا أمام عملية تاريخية لتراكم رأس المال مثل ما حصل في التشكيلات الاجتماعية الأخرى، وخاصة في أوروبا. إن نمط الإنتاج التقليداني وامتداده التقليداني الجديد يشبه إلى حد ما ما لوحظ من خلال «الاستبداد الشرقي» (despotisme orien–tal) ، الذي يتميز بجمود معين في الهياكل، حيث يجب تحييد الجديد (الحداثي) ودمجه باستمرار في القديم (التقليدي). وللاحتفاظ بالسلطة والحفاظ على هيمنتها، توافق دولة المخزن على إنشاء مؤسسات ديمقراطية صورية بشكل رسمي غير أنها تكون تابعة لها تمامًا. وستعمل دولة المخزن على جعلها المصدر الوحيد للقرار، بدعم من المؤسسات المالية الدولية. ولهذا الغرض، سيتم وضع مجموعة من الآليات غير الرسمية لتدجين البرجوازية المحلية (الاتحاد العام لمقاولات المغرب) والطبقة السياسية الرسمية برمتها. وبالتالي سيتم إنشاء عدة أحزاب سياسية تابعة للمخزن لمواجهة القوى السياسية القادمة من الحركة الوطنية أو ذات جذور تاريخية واجتماعية حقيقية. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (FDIC)، التي أنشأها رضا كديرة، الصديق المقرب للملك الحسن الثاني، ثم حزب التجمع الوطني للأحرار (RNI)، والاتحاد الدستوري (UC) وأكثر من ذلك، مؤخرا حزب الأصالة والمعاصرة (PAM) . يضاف إلى ذلك اختراق ودمج الأحزاب السياسية التاريخية (الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحزب التقدمي الاشتراكي، إلخ)، من خلال اللجوء إلى الفساد أو التهديد والابتزاز. ومن ثم، فإن ظاهرة الفساد في المغرب، أبعد ما تكون عن كونها ممارسة استثنائية ومعزولة، بل على العكس من ذلك، هي في قلب النظام السياسي، بل حتى هي سبب وجوده.

ترنسبارنسي تُحذر من تبعات غياب الإرادة السياسية لمحاربة الفساد وتحدد أهم مطالب الحركة الحقوقية المناهضة للرشوة

سعد. م

حثت ترانسبرانسي المغرب، في مذكرة موجهة لرئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش على ضرورة جعل مسألة محاربة الفساد، من أولى أولويات الحكومة.

وطالبت «ترانسبرانسي» بإعطاء الحكومة موقف واضح من خلال توضيح مواقفها وسياستها في مجال مكافحة الفساد، وتحديد الأولويات وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف حكومتكم لتفعيل وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومن خلال سياستها في مجال تضارب المصالح والإثراء غير المشروع، وماهي الإجراءات التي ستتخذها لتعزيز موارد الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من أجل ضمان استقلاليتها وفعاليتها، وجعل قانون الحق في الحصول على المعلومات فعالا حقا بما يتفق مع مقتضيات وروح الدستور والمعايير الدولية في هذا المجال.

ونددت ذات المنظمة المهتمة برصد ومحاربة الفساد بالمغرب من إقدام الحكومة المغربية على سحب الحكومة لمشروع القانون المتعلق بتتميم وتغيير مجموعة القانون الجنائي من مجلس النواب والمتضمن لمقتضيات تجريم الإثراء غير المشروع وتؤكد ردود الفعل المختلفة إثر هذا الإجراء رغبة حكومتكم في استبعاد هذه الجريمة من التعديلات المستقبلية على القانون أو إفراغها من مضمونها. وأعقب هذا الانسحاب سحب مشروع قانون تنظيم احتلال الملك العمومي. وقد تأكد هذا الموقف الاستفزازي من خلال التصريحات التي أدلى بها وزير العدل في حكومتكم بإقرار مشروع قانون يمنع منظمات المجتمع المدني من تقديم شكاوى ضد منتخبين من أجل شبهة هذر واختلاس المال العام في تجاهل لنص الدستور والقوانين المنظمة للنظام القضائي والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في هذا الصدد.

وذكرت ذات المذكرة رئيس الحكومة عزيز أخنوش بالمراتب الدولية الجد المتدنية للمغرب في المغرب في مؤشرات مدركات الفساد حيث حصل على نقطة 39/100 والمركز 87 في نسخة 2022 ، مسجلا انخفاضا قدره 4 نقط في درجته و14 مركزا مقارنة بعام 2018 من بين 180 دولة.

وركزت «ترانسبرانسي» على التداعيات الخطيرة والكارثية للفساد على الوضع الاجتماعي الاقتصادي الهش أصلا، من قبيل مسه تمس العيش اليومي للمواطنين في الإدارات مثل المستشفيات والمحاكم والمرافق الإدارية ، والتي يعاني منها ايضا رؤساء المقاولات في مجال الاستثمار أو في مجال الصفقات العامة.

واقع الفساد المستشري في كافة القطاعات المغربية والمجالات، جعل من ترانسبارنسي اعتبار أن شعارات الدولة المغربة في محاربة الفساد مجرد وهم وفقط، وهو ما يتبين وفق حجج ذات المنظمة من انسحاب الدولة من محاربة الفساد، وتقييد الحريات الأساسية، بما في ذلك الصحافة الاستقصائية على وجه الخصوص، وتدهور احترام حقوق الإنسان، ومحاكمات الصحفيين والمدونين الفاضحين للفساد.

وأشارت المنظمة المغربية إلى أن على أن الوضع المتردي واستفحال الفساد مرده أساسا الافتقار إلى الإرادة السياسية الفعالة للتنفيذ الملموس للبرامج والإجراءات القادرة على التعامل مع هذه الآفة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها على مدى العامين الماضيين فيما يتعلق بإدارة وباء كوفيد 19.

وبناء على تحليلها للواقع، طالبت ترانسبارنسي المغربي في ذات المذكرة بتحضير وإصدار القانون بشأن تنازع المصالح واستغلال التسريبات المخلة بالمنافسة الشريفة والحكامة تنفيذا للفصل 36 من دستور 2011، وبإعادة الاعتبار لمجلس المنافسة بالحد من التدخل في صلاحياته الدستورية وإثارة العوائق أمام ممارسة صلاحياته بدءا بتطبيق العقوبات المستحقة بخصوص ملف المحروقات بعد ما تأكدت الخروقات المرتكبة من طرف أعضائه بعد إجماع البرلمان وباقي هيئات الإشراف على نفس النتائج وثقلها المالي.

وركزت منظمةمحاربة الفساد في مذكرتها كذلك على مطلب العمل على إرساء أجهزة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بتعيين أعضاء مجلسها وبتعاون مع الهيئات الدستورية المختصة لمدها بالأعضاء والأطر البشرية ذات الكفاءة والنزاهة وبالموارد المالية الضرورية لممارسة مهامها بكل فعالية واستقلالية.

وعلى المستوى التشريعي ركزت الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة على ضرورة تجريم الاثراء غير المشروع وفق المعايير والممارسات الجيدة المتعارف عليها دوليا علما أن النص المسحوب من البرلمان قد تم التداول فيه لأزيد من ست سنوات، وعلى مراجعة قانون التصريح بالممتلكات والسماح بالوصول إلى المعلومات المتعلقة به ليس من قبل هيئات التتبع والمراقبة فحسب، بل من قبل كل من له مصلحة في ذلك. وقد سبق للجمعية أن طالبت بضرورة شموله لجميع المسؤولين الرئيسيين عن تدبير الشأن العام، قدوة بالممارسات الدولية الفضلى، واقترحت بملائمة مقتضياته مع الأحكام التي تنظم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع.

وفيما يخص القوانين القائمة، فرأت ترنسبارنسي ضرورة إجراء تعديلات عليها حتى تصبها ناجعة في مكافحة الفساد، من قبيل مراجعة قانون 2011 المتعلق بحماية ضحايا وفاضحي الفساد، خاصة حماية المسار المهني للموظفين العموميين ومستخدمي القطاع الخاص، لتشجيعهم على فضح التصرفات المشبوهة التي يطلعون عليها دون خوف على وضعيتهم ومستقبلهم، ومراجعة القانون رقم 31-13 المتعلق بالحق في الوصول للمعلومات برفع الاستثناءات العديدة غير المبررة، وخاصة إلغاء الردع من خلال الملاحقة الجنائية لمستعملي المعلومة قي حالة ما لم ترق الإدارة المعنية، وغياب ردع الموظفين الممتنعين أو المتقاعسين عن تقديم المعلومة، وفعالية لجنة الوصول إلى المعلومات بما في ذلك بفك ارتباطها بلجنة حماية المعطيات الشخصية.

وفي ذات السياق شددا كذلك على ضرورة مراجعة القانون الأساسي للوظيفة العمومية، بما في ذلك الفصل 18 من أجل تمكين الموظفين العموميين من فضح التصرفات التي تدخل في طائفة جرائم الفساد والتي يطلعون عليها وذلك دون خوف على مسارهم المهني إصلاح النظام الضريبي بهدف إقرار عدالة وشفافية أكبر ووضع حد للسلطة التقديرية المخولة للإدارة العمومية للتخلص من هيمنة الريع ومراجعة نظام التحفيزات والإعفاءات الممنوحة ودمج القطاع غير المهيكل بما يدعم الشفافية والمردودية والتنافسية.

كما طالب مناهضي الرشوة بالقطاعات العامة بعمل رئيس الحكومة على على ضمان التزام كل الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتطبيق مقتضيات قانون الحق في الوصول إلى المعلومات ولا سيما متطلبات النشر الاستباقي من جهة والاستجابة لطلبات المعلومات في أحسن الآجال وبالجودة المطلوبة، واستكمال التأهيل وتطوير المعايير المتعلقة بمبادرتي الميزانية المفتوحة والحكومة المفتوحة لإضفاء مزيد من الشفافية والارتقاء بالمشاركة المواطنة، خاصة في اعداد الميزانيات العمومية وتتبعها في مرحلة التنفيذ والتقييم.

واقع الفساد المستشري في كافة القطاعات المغربية والمجالات، جعل من ترانسبارنسي اعتبار أن شعارات الدولة المغربة في محاربة الفساد مجرد وهم وفقط، وهو ما يتبين وفق حجج ذات المنظمة من انسحاب الدولة من محاربة الفساد، وتقييد الحريات الأساسية،

فاتح ماي، بأي حال عدت ياعيد؟

عبد الله. س

تعيش الطبقة العاملة بالقطاع الزراعي أوضاعا مزرية بسبب ما تتعرض له من استغلال بشع وحرمان من ابسط الحقوق التي يفرضها القانون وحرمان من التنظيم داخل النقابات وتعريضهم لحوادث سير مميتة بسبب نقلهم عبر وسائل تفتقد لأبسط شروط الصحة والسلامة، أو من مخاطر تهدد صحتهم داخل الضيعات بسبب الاستعمال المفرطلمبيدات خطيرة مع غياب وسائل الوقاية، مع غياب شبه تام السلطات المحلية ومفتشية الشغل الملزمين بالسهر على تطبيق قانون الشغل على علاته ولا يكون الحضور إلا لقمع العمال عند الاحتجاج أو في محاولة تنظيم صفوفهم.

وتعتبر هذهالسنة (ماي 2023 / ماي 2024) من ابشع السنوات على أوضاع العمال والعاملات بالقطاع الزراعي حيت تم تشريد آلاف العاملات والعمال بسبب انتمائهم النقابي وتم إغلاق مجموعة من الشركات لنفس السبب/ الحجة (شركة روزا افلور ...)بدعوى حصول أزمة وعدم القدرة على الاستمرار...، ليتمبعدها فتحشركات بأسماء جديدة في عملية تحايلالباطرونا على القانون مستغلة الوضع المتأزم وانتشارالبطالة في صفوف الشباب والعمال، لتشغيل عمال جدد بعقد محددة المدة وبشروط شبيهة بما عاشته الطبقة العاملة في القرون الوسطى، كما لجأت إلى جلب العمال والعاملات من إفريقيا جنوب الصحراء (مريطانيا السينغال وغنيا ...) وتقديمهم في طبق من ذهب للمستغلين وبأجر زهيد لا يرقى حتى للحد الأدنى للأجر المعمول به قانونيا ، وعدم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني الاجتماعي، وكذا استقدام عمال وعاملات من مناطق بعيدة عن أماكن العمل وجلبهم بوسائل نقل مهترئة لا تصلح حتى لنقل البهائم، مما رفع من حصيلة حوادث الشغل إذ لا يمر اسبوع حتى تنقلب عربة اوعربتين وتترك ورائها ضحايا إما موتى او مقعدين عن العمل .

هذا بالإضافة إلى عدم التقيد في بعض الحالات بالحد الادنى للأجر المعمول به، والذي اصبح لا يكفي لسد حاجيات العاملات والعمال بسبب ارتفاع الأسعار وعدم ربط الاجر بالقدرة الشرائية لهم، وتتهرب الباطرونا الزراعية من التصريح بالعمال والعاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، لتلجأ للعطاشة الذين يوفرون لها اليد العاملة بثمن بخس،في غياب تام لتطبيق قانون الشغل.

في الجانب الصحي: جل الشركات لا يتواجد بها طبيب أو ممرض كما ينص على ذلك القانون مما يعني غياب المراقبة الصحية للعمال والعاملات وكذا انعدام الملفات الصحية لهم وتغيب لجان الصحة والسلامة في جل الشركات الاستغلالية ، وكذا لجان المقاولة رغم تواجد مؤسسات المناديب التي جلها انتخبت في غياب القواعد العمالية ويتم استعمالها للتوقيع على محاضر للعمال، وتلفيق التهم لكل من سولت له نفسه المطالبة بحق من حقوقه، وفي ضل الوضع الصحي المزي تنتشر مجموعة من الأمراض المهنية وسط العمال والعاملات بسبب ما يرش عليهم من مبيدات خطيرة بسبب غياب وسائل الوقاية وعدم احترام المدة القانونية المفروضة بعد رشها ، بل في غالب الأحيان ترش تلك المبيدات فوق رؤوس العاملات والعمال .

وأمام هذه الأوضاع يضطر العمال المنظمين من داخل النقابات للدخول في اشكال نضالية مطالبين الباطرونا بتحقيق مجموعة من المطالب من ضمنها المطالبة بالحرية النقابية وبتطبيق قانون الشغل وبالتصريح بهم لذى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فيتم طردهم بحجج واهية خير مثال (المكتب النقابي لشركة «صوفيا سيد» والمكتب النقابي لشركة «أزغار» والمكتب النقابي ل«ضيعات عمر أعراب»....)هذا الأخير الذي لازال اعضاؤه معتصمين أمام الضيعة في غياب أي حل يفضي إلى وضع حل لمأساتهم التي طال امدها كما تم طرد عضوتين من مكتب شركة «كوالتي بين» اللتين اعتصمتا لمدة تجاوزت الشهرين وتوبعتا بعرقلة حرية العمل فحكمة المحكمة في حقهما بإفراغ مكان الإعتصام وقد توفيت إحداهما قبل أن يتحقق مطلبها.

غياب السلطات المحلية عن المشهد وتماطلها في منح وصولات الإيداع للمكاتب النقابية الجديدة بحجة عدم اخبارها قبل التأسيس، هذا القرار المجحف الذي شجع المستغلين على طرد تلك المكاتب من العمل بتهم لا اساس لها من الصحة، وكذا التماطل أو التسويف الذي يطال مجموعة من الملفات المطروحة أمامها وتركها دون حل إلى أن يستسلم العمال والعاملات ويتنازلون عن حقوقهم مقابل الفتات، مع الغياب التام لمفتشية الشغل التي كان واجبا عليها السهر على تطبيق مدونة الشغل رغم علاتها، ومراقبة أوضاع العاملات والعمال من داخل أماكن العمل.

وأمام هذه الأوضاع الكارثية تبقى الشغيلة فريسة سهلة في ايدي المستغلين تمتص عرقهم وتلقى بهم عرضة للشارع بعد قضائهم لسنوات في خدمتها.

إضافة إلى معاناتهم مع المستغلين تنضاف لمآسيهم تواجدهم في احزمة بؤس محيطة بالمدن ودواوير تنعدم فيها كل المرافق العمومييةٍ من إنارة ودور حضانة وأمن، وبنى تحية (مجاري مياه الواد حار والماء الصالح للشرب) وخير مثال الوضعية التي عاشتها ساكنة (دوار لعرب ودوار احمر) بخميس ايت اعميرة حيت فاض عليهم الواد الحار واختلط بشبكة الماء الصالح للشرب ، ورغم اعتصام الساكنة التي اغلبها عمال وعاملات زراعيين لمدة تجاوزت الثلاث شهور، لم يفضي اعتصامهم إلى فرض أي حل، بل تمت متابعة بعض المناضلين منهم بتهم لا أساس لها من الصحة وبقي الوضع كما هو عليه إلى يومنا هذا.

في الجانب الصحي غياب المستشفيات العمومية والمراكز الصحية في جل الأحياء والدواوير التي يقطنها العمال والعاملات، غياب الرعاية لأطفالهم الصغار سواء من داخل الشركات التي يعملون بها او في الأحياء التي يقطنونها وغياب دور الحضانة وانعدام المؤسسات الإجتماعية من دور شباب وملاعب رياضية وقاعات للمسرح وفضاءات وحدائق للتنفيس عن النفس .

وأمام الهجوم الحاصل من طرف الباطرونا وخدامها تراجع العمل النقابي المنظم، وغاب التنسيق بين الإطارات النقابية الممثلة للعمال، كما أن الطرد الذي تتعرض له المكاتب النقابية تسبب في تراجع العمل النقابي وابتعاد العمال عن الانخراط فيه خوفا من فقدانهم لعملهم وتشريدهم هم وأسرهم.

ومن أجل استرجاعوهج العمل النقابي يجب التعامل بحزم مع الوضع الحالي الذي تعيشه الطبقة العاملة وذلك عبر إعادة بناء العمل النقابي من داخل الشركات المتواجدة بالمنطقة، وتوحيد صف العاملات والعمال وهذه مهمة مطروحة على كاهل كل الحرائر والأحرار.

إن الوضعية التي يعيشها العاملات والعمال تحتاج إلى إرادة سياسية قوية تمكن من فرض حقوق العمال والعاملات، وهذا ما يعمل عليه حزب العمال والعاملات والكادحين والكادحات وتم التأكيد عليه في يونيو 2023 حين أعلن حزب النهج الديمقراطي العمالي في مؤتمره الخامس عن تأسيس حزب الطبقة العاملة المعبر والمدافع عن مصالحها والذي يناضل من أجل بناء مشروع المجتمع البديل في بعده السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المجتمع الاشتراكي.

والدعوة موجهة لكل المناضلين والمناضلات الأحرار للانضمام لهذا المشروع الذي يهدف لبناء وفرض البديل الذي تسود فيه الطبقة العاملة المنتجة الفعلية للثروات والضامنة لتقدمالإنسانية.

عمال تعاونية كوباك المنتجة لحليب «جودة» ومشتقاته في مواجهة نظام العبودية الجديد

المكتب النقابي لعمال وكالة سلا، نموذج في الصمود رغم التجويع والتشريد وقساوة الظروف

يقف المرء مستغربا مشدوهاً عندما يطلع على معاناة عمال التعاونية الفلاحية كوباك المنتجة لحليب جودة ومشتقاته، أو عندما يتحدث هؤلاء العمال عن ظروف العمل التي يشتغلون في ظلها وعن أوضاعهم الاجتماعية بشكل عام...؛

ثمّ يزيد استغرابه عندما يعلم كيف تحولت هذه المؤسسة من تعاونية صغيرة جدا إلى إحدى كبريات المؤسسات الإنتاجية بالقطاع الفلاحي، بفضل كد وتضحيات أجرائها وفي ظرف زمني قياسي، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي حتى الآن؛ حيث توسع عدد منخرطيها إلى أزيد من 70 تعاونية صغيرة، وآلاف المتعاملين الآخرين، وأصبحت تشغل أزيد من ثمانية (8)آلاف عامل وعاملة وتتوفر على عشرات الوحدات الإنتاجية في مجال الأبقار والدواجن ومختلف أنواع اللحوم الأخرى مع أسطول للتوزيع بمئات الشاحنات، وتحتل الرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الحليب ومشتقاته.

وأمام هذا التطور الاقتصادي والإنتاجي وما يخلقه من أرباح طائلة، والاستعمال الماكر ليافطة التعاونية كتنظيم اجتماعي قصد الاستفادة من دعم الدولة من جهة وتلميع صورتها وصورة رئيسها من جهة أخرى؛ يكتشف المرء فضائح يندى لها الجبين وعدوانية خطيرة، ترقى دون منازع إلى مستوى الجرائم الاجتماعية، ليتأكد شعار العمال الذي يرفعونه في كل المناسبات: «كوباك تسحق العمال بجودة عالية» مبرزين حقيقة العلامة التجارية لهذا الوحش الرأسمالي الضاري بكل المقاييس، إنها جودة في القهر وجودة في الاستغلال وجني الأرباح الفلكية الخيالية، ولا شيء غير ذلك.

لقد سلطت معركة أعضاء المكتب النقابي لوكالة الرباط-سلا للتعاونية الفلاحية كوباك، المضربون عن العمل والمعتصمون أمام مقر الوكالة بسلا لأزيد من ثمانية أشهر، الضوء مرة أخرى على التاريخ الأسود لإدارة التعاونية في مواجهة العمل النقابي والتنكر لحقوق العمال ومسلسل الطرد والتشريد الذي لحق عمال التعاونية في مختلف مناطق البلاد منذ سنة 2009 حتى الآن سواء بالرباط وسلا في نفس السنة، ثم في سنة 2012 بعد ذلك أو في تارودانت حيث المقر المركزي للتعاونية وعدة مناطق أخرى سنة 2016، أو في الجديدة وآسفي سنة 2022، أو في مراكش سنة 2023؛ غير أن أحداً لم يكن يتوقع مدى عدوانية إدارة هذه التعاونية، وما تحظى به من دعم وغطاء سياسي سمح لها بالتمادي في تشريد أعضاء المكتب النقابي لوكالة الرباط-سلا- منذ تأسيس مكتبهم في شهر ماي 2023، رغم ما يتضمنه ملفهم المطلبي من مطالب قانونية بسيطة (الزيادة في الأجور وإعادة احتساب المنحة الشهرية، والأداء عن الساعات الإضافية وإقرار بعض المنح كالمنحة السنوية ومنحة القفة والعمل الليلي والرفع من منحة عيد الأضحى) ورغم إقرار السلطات الشغلية محليا ووطنيا بمشروعية مطالبهم؛ ورغم دخولهم في خطوات نضالية متنوعة للتعريف بقضيتهم وبمطالبهم، وصلت حدود الدخول في إضراب عن الطعام، ناهيك عن تنظيم مسيرة حتى تارودانت حيث المقر المركزي للتعاونية والقيام بحملات تحسيسية في أحياء مدينة سلا وتنظيم ندوة صحفية ووقفات أسبوعية أمام مقر الوكالة، ووقفات أخرى أمام وزارة الشغل وأمام البرلمان، اخرها نظمت أمام وزارة الفلاحة، حيث ووجهت وقفة العمال والمتضامنين معهم بالمنع والقمع...، وغير ذلك من المبادرات.

لقد سجل عمال تعاونية كوباك المنتجة لحليب جودة ومشتقاته عبر التراب الوطني وفي مختلف مناطق تواجد أنشطة هذه التعاونية منذ سنة 2009 وحتى الان، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، ملاحم نضالية عمالية، وصمدوا وناضلوا بكل ما يملكون من إمكانيات في مواجهة القهر والاستغلال المكثف البشع، وفي مواجهة عقلية متخلفة لازالت مشدودة إلى عهد العبودية (مع التأكيد أن ليس في هذا التوصيف أية مبالغة)، إنهم مرابطون في جبهة الدفاع عن كرامة العمال والكرامة الإنسانية وفي أقسى الظروف؛ لذلك فهم في أمس الحاجة إلى مساندة كل المناضلين من أجل حقوق العمال وكل المدافعات والمدافعين عن حقوق الانسان.

لنجعل من مناسبة فاتح ماي محطة للتضامن مع عمال تعاونية كوباك المنتجة لحليب جودة ومشتقاته على الصعيد الوطني، لنجعل منه محطة لرفع التحدي ضد مسلسل اجتثاث العمل النقابي بالتعاونية الفلاحية كوباك؛ وتحية لأعضاء المكتب النقابي بسلا على تضحياتهم الجسيمة وعلى صمودهم النموذجي، ولكل من سبقهم من عمال هذه التعاونية والذين واجهوا بشرف واقع الاستغلال البشع ونظام العبودية التي تحاول الإدارة تسييده أمام الملأ وتحت أنظار السلطات المختصة في القرن الواحد والعشرين.

الطاهر الدريدي
الرباط في 23 أبريل 2024

بيان صادر عن مكتب الشهداء والجرحى والأسرى في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني

يا دامي العينين والكفين إن الليل زائل
لا غرفة التوقيف باقية ولا زرد السلاسل

نحيي اليوم السابع عشر من نيسان، ونحتفي بيوم الوفاء الفلسطيني يوم الإجلال والفخر والانتماء لأولئك الأحرار رواد العطاء والفداء، وأبطال المقاومة الفلسطينية، أسرانا البواسل في سجون الاحتلال الصهيوني، في أقبية موته وقهره وعذابه، نحتفي بيوم الأسير الفلسطيني الذي اختاره شعبنا وأحراره للتضامن والوفاء والالتصاق بقضيته من أجل قضايا شعبنا وفصول نضاله وتضحياته.

قضية أسرانا البواسل، وما فيها من سجل حافل بالألم والمعاناة والظلم، وسجل أكثر زخماً من العطاء والصمود والنضال والثبات في وجه أشرس حملات القتل البطيء والإبادة، فمنذ اعتقال أول أسير فلسطيني وهو الشهيد الراحل محمود بكر حجازي حتى اليوم مسيرة تمتد إلى عشرات الأجيال.

غصّت قلاع الموت والإرهاب في سجون الاحتلال بمئات الآلاف من أحرار شعبنا، رجالاً ونساءً وأطفالاً في ظروف من القهر والقتل استخدمت فيها كل وسائل الإرهاب والتضييق والتعذيب والاستهداف من القتل المباشر والغير مباشر، والتجويع والحرمان والعقاب والإهمال الصحي المتعمد، ومحاولات الإهمال والتفريغ والتيئيس وقتل الروح الوطنية والمعنوية التي لم تخف حدتها، ولم تتوقف على مدار الساعة لما يقارب من إستين عاماً ارتقى خلالها مئة وخمسين شهيداً نزفت دمائهم في أقبية التحقيق والتعذيب وفي ساحات المواجهة في السجون، وفي معارك الكرامة والإضراب عن الطعام، هي مسيرة لم يكن الألم والمعاناة عنوانها الأوحد، بل كانت المقاومة والثبات والتنظيم والبناء وانتزاع الحقوق والمكتسبات وجهاً آخر لهذه المسيرة الطويلة، فقد حوّل أسرانا قلاع الموت إلى خنادق للنضال والعطاء وبناء القادة والكوادر وتصليب المناضلين وتوعيتهم، ورفدت ثورتنا وانتفاضتنا الفلسطينية بوقود من القادة والأبطال ورجال الفكر والثقافة والسياسة.

تاريخ مجيد مازال يتواصل في أشد اللحظات حلكة وظلمة، في هذه اللحظات من عمر نضال شعبنا ومقاومته، إذ وقبل طوفان الأقصى المجيد بعدة شهور بدأت سلطات الاحتلال، وإدارات قمعها بتنفيذ سياسات قتل وتضييق جديدة وغير مسبوقة ضد أسرانا في ظل حكومات التطرف والإرهاب اليميني العنصري.

ومنذ السابع من أكتوبر من العام الماضي مع اندفاع الطوفان تستفرد سلطات الاحتلال بأبشع وأفظع الجرائم الإنسانية من ضرب وحشي وإذلال واغتصاب وقتل وتكسير وحرمان من أدنى مقومات الحياة، وما زالت حيث ارتقى حتى اليوم حوالي خمسة عشر شهيداً جراء القتل المباشر أو الإهمال الطبي المتعمد، كان أخرهم وقبل عشرة أيام أيامك عميد الحركة الأسيرة وحبيبها ومفكرها الرفيق القائد وليد أبو دقة، الذي فقد شعبنا وأسرانا ومقاومتنا برحيله قائداً فذاً ومفكراً ومناضلاً، كان ثورة وخندقاً للعطاء بحد ذاته، وهذا عدا عن الجرائم اللاإنسانية التي يتعرض لها أهلنا وأحرارنا في غزة هاشم حيث عشرات من الكوادر الذين مضى على اعتقالهم عشرات السنين، صفقة نوعية سيتحقق فيها شروط المقاومة وهي:

– الإفراج عن 57 أسير من أسرى صفقة وفاء الأحرار الذين تم إعادة اعتقالهم، وعدم احتسابهم من عدد الأسرى في الصفقة.
– إعادة الأسرى إلى أماكن سكنهم وعدم إبعادهم.
– الإفراج عن أسرى القدس ، وفلسطينيي الـ 48، وعدم استثنائهم.
– الإفراج عن المرضى وكبار السن.
– ضمانات واضحة بعدم التعرض لهم وإعادة اعتقالهم.
– تحقيق هذه الصفقة وإن كانت جزئية، إلا أنها ستفتح الباب أمام تحرير كل الأسرى الفلسطينيين الذين تصر المقاومة على عدم التنازل عن أي أسير منهم، والذي نراه أيضاً أنه لن يطول أمد تحقيق هذا الأمر، لهدنة سيتبعها هدنات، والصفقة يتبعها صفقات متقاربة، النصر يتبعه انتصارات وخيار المقاومة هو السبيل إلى ذلك.

المجد للشهداء والنصر للمقاومة والحرية للأسرى
وإننا حتما لمنتصرون

مكتب الشهداء والجرحى والأسرى
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
17/4/2024

بلاغ الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ليوم 16 أبريل 2024

تدارست السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، في اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2024، التطورات الخطيرة للقضية الفلسطينية.

منها أن حرب الإبادة لغزة، دخلت شهرها السابع، دون أن يحقق العدو أهدافه العسكرية المعلنة عدا التقتيل والتدمير والتجويع والتشريد ودون حل عادل في الأفق يمكن الشعب الفلسطيني من حقه في التحرر وتقرير المصير، ويقضي باستعجال وقف الحرب وفتح المعابر وتمكين السكان من المساعدات الحيوية والمستعجلة والعودة إلى مناطقهم وإطلاق الأسرى وإعادة الإعمار...

وتزامن الاجتماع مع يوم الأسير (17 أبريل من كل سنة) وقد اتسعت الاعتقالات بشكل غير مسبوق بالمرة في الضفة الغربية وفي غزة، وتصاعدت أساليب التنكيل والتعذيب الوحشي للقدامى منهم والجدد في محاولة لانتزاع معلومات حول المقاومة.

ومن أبرز المستجدات رد إيران الشجاع بقصف الكيان الصهيوني الذي احتمى واستعان بالطائرات والسفن الأمريكية والبريطانية والفرنسية انطلاقا من قواعدها العسكرية في بلدان المنطقة وبتعاون مع الأنظمة العربية العميلة خاصة الأردن والسعودية والإمارات لاعتراض وإسقاط المسيرات والصواريخ الإيرانية.

وفي المغرب يتواصل نضال الجبهة من خلال المبادرات المتنوعة للفروع والسكرتارية الوطنية، ومعها تستمر الهجمة القمعية المخزنية والمخزية على الجبهة بدءا باعتقال كل من سعيد بوكيوض(الدار البيضاء) وعبد الرحمن زنكاض(المحمدية) ومصطفى دكار (أزمور) على خلفية تدوينات يعبرون فيها عن مواقفهم وآراءهم بخصوص القضية الفلسطينية، كما مست المتابعات المناضل بوبكر الونخاري عضو السكرتارية الوطنية للجبهة و13 عضوا في الجبهة بسلا من بينهم الطيب مضماض وعبد الإله بنعبد السلام عضوا السكرتارية الوطنية أيضا، هذا ناهيك عن قمع ومنع عدد من المسيرات والتظاهرات الشعبية المنظمة من طرف جبهتنا.

إن السكرتارية الوطنية، انطلاقا من هذا التشخيص ومن توجهها المكافح، وإذ تحيي عاليا الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وكافة الأسيرات والأسرى، طلائع النضال ورموز الصمود، في سجون الاحتلال، فإنها تعلن ما يلي:

1) تضامنها الكلي مع ضحايا الاعتقال والمتابعات القضائية، وإدانتها القوية لهذه الهجمة القمعية ضد الجبهة والتي أصبح واضحا الآن أنها حملة ممنهجة ومدروسة تتوخى ردع نضال الجبهة والانتقام منها، وإخراس الأصوات الحرة التي تفضح الاستبداد والعمالة للصهيونية.

2) اعتزازها بمختلف المبادرات النضالية الحاشدة والمتواصلة التي تم تنظيمها في الأيام الأخيرة منوهة بشكل خاص بالمسيرات الشعبية بطنجة والدار البيضاء وبوقفة مهنيي قطاع الصحة بالرباط والتي تعد مثالا يحتذى به في التصدي الشعبي للتطبيع ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني من طرف الفئات الأخرى من مهندسين ومحامين وجامعيين وطلبة وغيرها.

3) تنويهها بقرار التظاهر أمام القنصلية الأمريكية بالدار البيضاء من طرف فرع الجبهة بهذه المدينة، وتعتبر ذلك مبادرة جريئة يجب العمل على إنجاحها نظرا لأن الإمبريالية الأمريكية هي بالضبط وبالأساس من يمد كيان الاحتلال بمقومات الاستمرار والتمادي في الإبادة والتوسع والفصل العنصري والتطهير العرقي.

4) تنويهها بالرد الإيراني بقصف الكيان الصهيوني اللقيط، المجرم والمعتدي، في إطار الدفاع المشروع عن النفس بعدما قصف العدو قنصلية إيران في دمشق واغتال من فيها من مستشارين إيرانيين دون أن يتعرض هذا العدوان الشنيع حتى للإدانة من مجلس الأمن الدولي.

السكرتارية الوطنية
16 أبريل 2024

استقالة رئيس جهاز الاستخبارات مؤشر واضح لهزيمة أمنية استراتيجية تعرض لها الكيان:

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن استقالة رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الصهيونية (أمان) « أهارون حاليفا» دلالة واضحة على حالة الفشل المتراكمة داخل المؤسستين الأمنية والعسكرية في داخل الكيان الصهيوني.

وأضافت الجبهة أن توقيت الاستقالة لها دلالات واضحة، تؤشر لهزيمة أمنية استراتيجية تعرض لها الكيان، خاصة فشله في توقع أحداث 7 أكتوبر، وتزويده المستوى السياسي بتقارير أمنية مغلوطة ومتخيلة عززت من أزمة الكيان.

وأوضحت الجبهة أن تعجيل هذا الضابط الصهيوني الكبير بالاستقالة هو محاولة منه للهروب من العاصفة القادمة التي ستهب داخل الكيان الصهيوني بعد انتهاء العدوان على القطاع وفتح تحقيق في أسباب هزيمة الاحتلال، والتي من المتوقع أن تطيح بالقادة السياسيين والعسكريين والأمنيين الصهاينة، وتدخل الكيان في أزمة مزمنة لن تستطيع النجاة منها.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدة أن المقاومة ستواصل مراكمة خبراتها الأمنية والعسكرية لتلحق المزيد من الهزائم المدوية والمتلاحقة للأجهزة الأمنية والعسكرية الصهيونية، التي ثبت فشلها وعجزها وعدم قدرتها على توفير الحماية للكيان، أو تحقيق أي انجاز عسكري أو أمني أمام المقاومة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
22-4-2024

الرد الإيراني وتوازن الردع

سجلت الضربة الإيرانية لبعض مواقع عسكرية صهيونية بداية مرحلة جديدة من الصراع مع الكيان الصهيوني، حيث انتقلت الاستراتيجية الإيرانية إلى الردع الاستراتيجي، تمثلت بالانتقال من مرحلة الصبر الاستراتيجي الذي اعتمدته القيادة الإيرانية لسنوات ودفع الكيان الصهيوني إلى التمادي في عجرفته، فقام بعمليات اغتيال لقادة عسكريين وضرب قواعد للحرس الجمهوري في سوريا، وتوجيه التهديدات المتتالية لإيران، وكانت عملية قصف السفارة الإيرانية في سوريا القشة التي قصمت ظهر البعير.

غسان أبو نجم

فبعد ٤٥ عامًا من الصبر الاستراتيجي اتخذت القيادة الإيرانية الرد الحاسم والرادع لعربدة الكيان الصهيوني في المنطقة ورغم المحاولات الأمريكية عبر الوسطاء لثني إيران عن قرارها ضرب الكيان الصهيوني، ومن الأراضي الإيرانية إلا ان القرار كان بضرورة ضرب الكيان الصهيوني كرد على اعتدائه على السفارة الإيرانية بوصفها أرض إيرانية، وصمت الغرب الفرنكفوني وعدم إدانته لهذا الاعتداء الغاشم، وكان أن دكت الصواريخ والمسيرات الإيرانية أهدافًا عسكرية صهيونية شاهدها سكان معظم الدول العربية.رغم محاولات الإعلام المتصهين الذي تعمد التقليل من أهمية الضربة الإيرانية، وتوصيف بعض إعلامي ومثقفي الطابور السادس الثقافي بانها مسرحية وباهته وتضخيم الدور الصهيوني وحلفائه في ردع هذا الهجوم واعتماد الرواية الصهيونية التي روجت لها قنوات الفتنة وإعلام البترودولار بأن جيش الإبادة الصهيوني أسقط ٩٩٪ من الصواريخ والمسيرات وان هذه الهجمة لم تكن ذات قيمة رغم كل هذا التطبيل المنهج الا انه كان لهذا الهجوم دلالات وأهمية على المستوى الاستراتيجي منها

أولا انتقال إيران من لاعب قوي في المنطقة إلى قوة تمتلك قرار في الإقليم

ثانيا دللت الضربة الإيرانية للكيان الصهيوني ان الصواريخ والمسيرات الإيرانية قادرة للوصول إلى عمق الكيان الصهيوني

ثالثا أعطت مؤشرات لدول المنطقة وخاصة أنظمة التطبيع ان الكيان الصهيوني لا يمكن أن يشكل حاميا لها لانه غير قادر على حماية نفسه وقد بدى ذلك واضحا حين اعتبرت إيران ان التعاون بين أنظمة الكاز والغاز مع الكيان هو تعاون أمني وليس تجاريًا فقط مما يعني انها في دائرة الاستهداف الإيراني

رابعا شكلت الضربة قوة دعم معنوي وسياسي للشعب الفلسطيني الذي شاهد بأم عينه المسيرات والصواريخ الإيرانية تنهمر على مواقع العدو العسكرية بعد أن كان يشاهد بأم عينه شاحنات الغذاء والدواء والذخائر. تنطلق من إمارات الكاز لإنقاذ الكيان

خامسا عزز الهجوم الإيراني دول محور المقاومة عبر الانتقال من مرحلة الدعم العسكري والمالي والسياسي لها الى الانتقال للتصادم المباشر مع الكيان الصهيوني وحلفائه في المحور الفرانكفوني

سادسا كذلك يمكن اعتبار الضربة بالون اختبار لمدى قوة الردع الصهيونية ونوعية الأسلحة التي يمكن استخدمها للرد وأيضا ستكشف الحلف المعادي الذي يمكن أن يعترض هذه الضربة

سابعا وأعتقد هذا الأخطر فقد كشف الهجوم الإيراني المباشر على الكيان الصهيوني مدى صهر الوعي الذي عانت منه الجماهير العربية التي عانت من ترسيخ ثقافة الهزيمة والانصياع لماكينة الإعلام الموجه الذي عمد إلى تسخيف الهجوم واعتباره مسرحيةوان لا قيمة عملية له ومحدودية اثاره رغم ان إيران نفسها اعلنت ان الضربة ستكون محدوده ولن تطال منشآت اقتصادية أو بنى تحتيه أو مدنين إنما موجهة للقاعدة العسكرية التي انطلقت منها الطائرات التي قصفت القنصلية وقد بدا هذا واضحًا من خلال محطات التلفزة البترودولاريه ومثقفي الطابور السادس الثقافي الذين اعتادو على تلقي تعليماتهم من أفيخاي أدرعي، ولم يعتادوا على ثقافة الانتصار

لقد شكل الهجوم الإيراني رغم محدودية أثاره العملية على الأرض بداية مرحلة جديدة من الصراع عنوانها أن محور المقاومة صاحب قرار إقليمي لا يمكن تجاوزه.

رسالة الرفيق جورج عبدالله المعتقل في السجون الفرنسية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني

أيها الرفاق الأعزاء، أيها الأصدقاء الأعزاء،

يحتفل الكثيرون هذه الأيام بيوم الأسير الفلسطيني، من خلال مبادرات مشابهة لمبادرتكم، بإحياء ذكرى استشهاد وليد دقة. هذه الشخصية الرمز من رموز المقاومة الفلسطينية الذي لم يستسلم أو يتوانى بأي شكل من الأشكال طوال عقود من الأسر، متحدّيًا التعذيب والحرمان والعزلة والمرض، فضلاً عن حظر رسائله وكتاباته.

في العام الماضي، وفي مثل هذه المناسبة نفسها، كان وليد لا يزال صامدًا في زنزانته الانفرادية؛ إرادته لا تتزعزع، رغم حرمانه من كل الرعاية الطبية اللازمة. لا يزال البعض منكم يتذكر مختلف عبارات التضامن الثابتة معه ومع غيره من المقاومين المعتقلين في السجون الصهيونية، ويتذكرون بشكل خاص النداءات والدعوات إلى دعمه، وبشكل خاص المبادرات النضالية التي كانت جارية في تلك الأيام، بهدف انتزاع الرفيق وليد، الذي كانت حالته الصحية تنذر بالخطر، من براثن سجانيه المجرمين. لكن لسوء الحظ، لم تكن كل جهودنا كافية للتغلب على تعنت بن غفير وأعوانهم من السجانين والقضاة. لقد أصبح الموت بالحرمان من الرعاية الطبية هو سيد الموقف الآن في مختلف السجون الصهيونية، وخاصة سجن النقب حيث يحتجز مختطفو غزة.

لعله من المفيد أن نذكر أنفسنا أيها الرفاق أنه إذا كان المؤتمر الوطني الفلسطيني قد أقرّ في عام 1974 يوم السابع عشر من نيسان «يوم الأسير الفلسطيني» فإن ذلك لم يكن يهدف فقط إلى التنديد في هذه المناسبة بهمجية المحتل الصهيوني، ولا إلى تكريم المقاومين الأسرى بتذكير الجماهير الشعبية بتضحياتهم وتنازلاتهم أو بإرادتهم التي لا تتزعزع في مواجهة الجندية الصهيونية. إن الاحتفال بيوم الأسير يهدف قبل أي شيء آخر إلى التأكيد بصوت عال وواضح على واجباتنا تجاه رفاقنا الأسرى، وقبل كل شيء إدراج تحريرهم في الديناميكية العامة لنضالاتنا المستمرة. إن الاحتفال بيوم الأسير الفلسطيني يهدف قبل أي شيء آخر، أيها الرفاق، إلى دعوة وتشجيع قوى الثورة الحية وطلائعها المناضلة على تنفيذ كل الإجراءات اللازمة للتعبير العملي عن عزمنا الأكيد على تحرير رفاقنا من براثن سجانيهم المجرمين.

لقد مات وليد نا على قدميه. ويبقى حياً إلى الأبد في قلوبنا وفي أذهان جموع الناس والمناضلين المشاركين في ملحمة المقاومة هذه، ويبقى حيا إلى الأبد مع كل من سبقه أو لحق به كمشاعل تضيء طريق المقاومة والتحرير والحرية والانعتاق.

أيها الرفاق الأعزاء، أيها الأصدقاء الأعزاء

في زمن الإبادة الجماعية في غزة والاغتيالات والمذابح ومصادرة الأراضي على نطاق واسع في الضفة الغربية، يصعب على التعبئة الشعبية أن تستغرق في الحديث عن أوضاع أبطال النضال أو تستخلص منها... إن الحجم المهول للمجازر يجعل من المستحيل تقريباً فهم قصص مختلف شخصيات النضال. إن عدد الشهداء الذي تجاوز 33000 شهيد، من بينهم أكثر من 14000 طفل، وأكثر من 76000 جريح، ناهيك عن كل من هم تحت الأنقاض، أكثر من مهول... لكن الحقيقة أن آلاف الأسرى الذين سجنوا لسنوات طويلة، وبعضهم لعدة عقود، يبرزون اليوم أكثر من أي وقت مضى مقاومة الشعب الفلسطيني في تعدد أشكالها. ولا يمكن لهذه الحكومة الصهيونية، أكثر من أي حكومة أخرى قبلها، إلا أن تكثف القمع وتحاول أن توسع أكثر من أي وقت مضى مجال تدمير كل ما هو فلسطيني، وبشكل خاص كل من ينضم إلى الإرادة الجماعية للمقاومة. لهذا السبب، من بين أمور أخرى، فإن التضامن الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار. وهذا ليس سهلاً دائماً، نظراً لأننا نتعامل مع إبادة جماعية تجري أمام الجميع وليس في ضباب المعسكرات السرية؛ ولأول مرة في تاريخ البشرية، يشهد مئات الملايين من البشر إبادة جماعية جارية.

تبقى الحقيقة، أيها الرفاق والأصدقاء، أنه في الإطار العام لهذه المقاومة التاريخية للشعب الفلسطيني يمكننا أن نفهم بشكل أفضل الترابط الديناميكي للعوامل المختلفة التي تشكل «الإرادة الجماعية للمقاومة» والمكانة الخاصة التي يحتلها الأسير في الذاكرة الجماعية الفلسطينية. على امتداد هذه الملحمة التاريخية وحتى يومنا هذا، فإن «الأسير المقاوم»، إلى جانب «الشهيد»، هو الشخصية التي تتقاسمها غالبية العائلات الفلسطينية.

وبطبيعة الحال، كما هو الحال في كل مكان آخر، كان أبطال النضال الثوري، وخاصة أولئك الذين جسدوا بوجودهم الإرادة الجماعية للمقاومة، هم الأهداف المفضلة لسياسات الإبادة التي سارع الفاشيون من جميع الأطياف إلى تنفيذها، خاصة وأن أجواء الإبادة الجماعية جعلت من السهل القيام بذلك.

أيها الرفاق، لنكن يقظين ولنمنع المجرمين الصهاينة من إبادة الأبطال الثوريين في الأسر!

لنكن جديرين بملحمة مشاعل الحرية، أولئك الأبطال المقاومين الذين لا يقهرون والمعتقلين في السجون الصهيونية! بطبيعة الحال، يمكن للجماهير الشعبية الفلسطينية وطلائعها المناضلة في الأسر أن تعول على تضامنكم الفعال. فلتزدهر ألف مبادرة تضامنية لصالح فلسطين ومقاومتها المجيدة.

التضامن، كل التضامن، مع المقاومين في السجون الصهيونية وزنازين الحبس الانفرادي في المغرب وتركيا واليونان والفلبين وأماكن أخرى في العالم.

التضامن، كل التضامن، مع الكادحين من الطبقة العاملة!

تحية للشهداء وجماهير الشعب المناضلة!

تسقط الإمبريالية وأذنابها من الصهاينة والرجعيين العرب!

الرأسمالية ليست إلا همجية، تحية لكل من يعارضها بشتى التعبيرات!

معا أيها الرفاق، ومعا فقط سننتصر!

لكم جميعا أيها الرفاق والأصدقاء أحر التحيات الشيوعية.

رفيقكم الرفيق جورج عبد الله

17 نيسان 2024

في الذكرى الـ (50) ليوم الأسير الفلسطيني:

المقاومة مصرة على تحرير كافة الأسرى ووضع حد للجرائم غير المسبوقة بحقهم

تمر الذكرى الـ (50) ليوم الأسير الفلسطيني، في خضم معركة طوفان الأقصى التي دخلت شهرها السابع، سطر فيها رجال المقاومة ولا زالوا يسطرون ملاحم وانتصارات غير مسبوقة دفاعاً عن الأرض والمقدسات، ومن أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين الذين باتوا على موعد مع الحرية، بعد أن رفعت فصائل المقاومة شعار «الكل مقابل الكل»، وبإصرارها في المفاوضات غير المباشرة مع العدو الصهيوني على تحرير كافة الأسرى بما فيهم أصحاب المؤبدات والأحكام العالية.

عليان عليان*

تعيش الحركة الأسيرة في هذه المرحلة ، ظروف هي الأقسى منذ حرب حزيران 1967 واحتلال الضفة الغربية ، وذلك بعد معركة طوفان الأقصى التاريخية في السابع من أكتوبر ، إذ إنه بالتوازي مع حرب الإبادة الجماعية الصهيو أميركية التي أدت إلى ارتقاء ما يزيد عن 33 ألف شهيد ، وإصابة ما يزيد عن 75 ألف فلسطيني وارتقاء 462 فلسطينياً في الضفة ،واعتقال ما يزيد عن 800 مواطن فلسطيني من الضفة الغربية ، واعتقال أعداد كبيرة من أبناء وبنات قطاع غزة ، أقدمت حكومة العدو من خلال الدور النازي الذي يضطلع به الوزير الإرهابي «إيتمار بن غفير» بوصفه وزيراً للأمن في الكيان الغاصب، إلى اتخاذ أشد الإجراءات الانتقامية بحق الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال ، للتعويض عن هزائمها أمام فصائل المقاومة في قطاع غزة ، وفشلها في تحقيق أي هدف من أهداف الحرب النازية على قطاع غزة ومن ضمنها الإفراج عن الأسرى الصهاينة بالقوة المسلحة.

ووصلت الأمور بإيتمار بن غفير، أن يقترح تطبيق عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين لمواجهة مشكلة اكتظاظ السجون، وأن يعبر عن فرحته جراء موافقة حكومة الكيان الصهيوني ،على اقتراحه ببناء نحو 1000 مكان إضافي لاحتجاز الأسرى الفلسطينيين.

لقد جرى التضييق على الأسرى بكل الوسائل ، من زاوية منع الزيارات ، والإهمال الطبي المتعمد، ومنع الكانتينا، ومنع الاستحمام ، وعدم توفير الأغطية اللازمة وعدم توفير وجبات الطعام بشكل يسد رمق الجوع ، وحشر أعداد كبيرة في زنازين ضيقة ومنع مشاهدة التلفاز، وعزلهم بالكامل عن العالم ،واللجوء إلى عمليات التنكيل الجسدي بهم وقتل بعض الأسرى بدون أسباب موجبة، ناهيك عن لجوء مصلحة السجون الصهيونية إلى نقل قيادات الأسرى مثل مروان البرغوثي و أحمد سعدات إلى معتقلات غير معروفة للصليب الأحمر الدولي .

لقد باتت الظروف تزداد قساوة على الحركة الأسيرة ، في إطار سياسة ممنهجة يتبعها الارهابي بن غفير، لحرمان الأسيرات والأسرى من أبسط الحقوق التي نصت عليها اتفاقات جنيف الرابعة، كل ذلك وسط انشغال العالم أجمع بما يدور في قطاع غزة الأشم من حرب إبادة وتجويع ، تتصدى لها فصائل المقاومة بمقاومة غير مسبوقة في تاريخ حركات التحرر الوطني ولم يقتصر الأمر على الأسرى السابقين، بل تعداه بشكل أكثر قساوة على المعتقلين الجدد من قطاع غزة من رجال ونساء، الذين لاقوا أشد أنواع التعذيب بذريعة الحصول على معلومات عن قيادات وكوادر فصائل المقاومة المسلحة ، حيث حرموا من الطعام والشراب لعدة أيام ، و من الأغطية اللازمة لاتقاء برودة الطقس ، وتم تقييد أيديهم بشكل قاتل لعدة أيام ،ما أدى إلى بتر أيدي بعض الأسرى لاحقاً ، ناهيك عن حشر العشرات منهم في زنازين ضيقة لا تتسع لبضعة أشخاص.

وقد كشفت ورقة المؤسسات المعنية بقضية الأسرى ، في ضوء شهادات لأسرى داخل السجون وآخرين أفرج عنهم، عن تصاعد جرائم الاحتلال ضد الأسرى منذ 7 أكتوبر، من حيث كثافة التعذيب والتنكيل والإجراءات الانتقامية التي مورست عليهم داخل السجون، ما أدّى إلى ارتقاء 16 أسيراً وآخرهم الأسير القائد وليد دقة الذي حرم من العلاج بعد استفحال مرض السرطان في جسده ، إضافة إلى استشهاد 27 أسيراً من أبناء قطاع غزة، داخل سجون الاحتلال، فيما يواصل الاحتلال رفضه الإفصاح عن مصير الآلاف من أبناء القطاع، منهم نساء وأطفال ما زالوا رهن الاعتقال في السجون والمعسكرات.

إحصاءات الأسرى

أعلنت المؤسسات الفلسطينية، وهي هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير ومؤسسة الضمير، أنّ عدد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي قد بلغ أكثر من 9500 أسير وأسيرة، وذلك في ظل استمرار حملات الاعتقال التي تشهدها المناطق الفلسطينية المحتلة.

ووفقاً للبيانات التي نشرتها المؤسسات، فإنّ أعداد الأسيرات الفلسطينيات قد شهدت زيادة ملحوظة بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، حيث وصل عددهن إلى 80 أسيرة ،كما شهد عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال ارتفاعاً غير مسبوق تاريخياً، حيث بلغ عددهم أكثر من 3660 معتقلاً، بينهم 22 امرأة وأكثر من 40 طفلاً.

وبشأن الأسرى الأطفال، أفادت المؤسسات بأنّ عدد الأطفال المسجونين في سجون الاحتلال بلغ أكثر من 200 طفل، موزعين على سجون عدة منها «مجدو»، و«عوفر»، و«الدامون».

وبحسب المعطيات المتوفرة لدى المؤسسات المعنية، فإنّ 24 طفلاً من غزة معتقلون في السجون، وهم جزء من إجمالي عدد الأطفال المسجونين في سجن «مجدو».

ولفتت المؤسسات، إلى أنه وعلى الرغم من التقارير الصادرة، لا توجد معلومات مؤكدة بشأن وجود أطفال آخرين من قطاع غزة في المعسكرات، وذلك في ظل استمرار جريمة الاختفاء القسري.

نحو استراتيجية وطنية لتحرير الأسرى ودعم قضيتهم

ما يجب قوله بعد استعراض أساليب العدو التنكيلية بالأسرى، إثر الهزيمة التي تلقاها العدو الصهيوني في السابع من أكتوبر 2023 ، وإثر الهزائم المتتالية لقوات الاحتلال في قطاع غزة على مدى سبعة شهور، أن هذه الأساليب لم تفت في عضد الأسرى بل زادتهم إصراراً على التمسك بثوابتهم الوطنية، وبنهج المقاومة سبيلاً رئيسيا لدحر الاحتلال، ناهيك أن الأسرى تمكنوا بعنادهم وبصلابة انتمائهم الوطني والقومي من تحويل المعتقلات إلى مدارس لتخريج الكوادر النضالية، وإلى رافعة للنضال الفلسطيني خارج المعتقلات.

لقد أشبعتنا السلطة الفلسطينية «مراجل» على امتداد الفترة السابقة بشأن إثارة قضيتهم وبقية قضايا شعبنا أمام محكمة الجنايات الدولية، لكننا نسمع منها جعجعة ولا نرى طحنا، فهي تقدم خطوة وتتراجع خطوات في هذا الموضوع حرصا على عدم إغضاب الإدارة الأمريكية، وعدم القطع معها خاصة وأنها باتت تعول عليها في بث الحياة مجدداً في المفاوضات مع الكيان الصهيوني.

فالأسرى الذين يقفون بكل شموخ في المتراس الامامي، دفاعاً عن الامة وقضيتها المركزية، لم يفقدوا البوصلة رغم عتمة السجن وقسوة السجان، ولم يفقدوا الإيمان بعدالة قضيتهم، قضية تحرير الوطن من الماء الى الماء وقضية تحرير الإنسان، ما يقتضي ترجمة الوفاء لهم ولصمودهم بخطوات محددة وملموسة على نحو:

أولاً: أن يترجم المفاوض الفلسطيني الذي يقود المفاوضات غير المباشرة مع العدو بوساطة مصرية و قطر ية ، الهدف الرئيسي الذي حدده في معركة طوفان الأقصى ألا وهو تحرير كافة الأسرى والأسيرات الفلسطينيات من المعتقلات الصهيونية.

ووفق المفاوضات التي تقودها حركة حماس ببراعة ، فإن المفاوض الفلسطيني في تعامله مع صيغ باريس الثلاث، لم يتنازل قيد أنملة عن تحرير كافة الأسرى ، ناهيك أنه يوظف ورقة الأسرى الصهاينة باقتدار من أجل وقف إطلاق النار في قطاع غزة وانسحاب العدو بشكل كامل من القطاع ، وعودة كافة النازحين الفلسطينيين من الجنوب إلى الشمال ، وإيصال المساعدات لكافة أرجاء القطاع ، وإعادة بناء ما دمره العدوان الصهيو أميركي على قطاع غزة.

يذكر أن المقاومة سبق وأن تمكنت من خلال الفعل المقاوم ، عبر أسر جنود صهاينة، من تحرير الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال، كما حصل في عمليات التبادل التي أجرتها فصائل المقاومة الفلسطينية عام 1968، 1985، وفي عمليات التبادل التي اجراها حزب الله في الأعوام 1998، 2004، 2008 بعد أسر العديد من جنود الاحتلال، وفي عملية تبادل الأسرى عام 2011 بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني عندما أطلقت حركة حماس سراح الجندي الصهيوني «جلعاد شاليط» مقابل إطلاق سراح (1027) أسير وأسيرة فلسطينية.

ثانيا: أن تبني فصائل المقاومة على مخرجات معركة السابع من أكتوبر التاريخية باتجاه إفشال خيار التسوية البائس، الذي تضطلع به السلطة الفلسطينية ، والذي خلق انقساما عمودياً وأفقياً في صفوف شعبنا بما فيه الحركة الأسيرة، والاستمرار في النضال ضد الاحتلال بشتى الوسائل، وفي المقدمة منها الكفاح المسلح، من أجل القضية التي أسروا وتحملوا ولا يزالوا يتحملون عذابات الأسر من أجلها، ويمضون سني حياتهم في معتقلات الاحتلال بقناعة منهم وعن طيب خاطر. فاستمرار الفعل المقاوم يشكل ركيزة أساسية لصمود الأسرى ورفع معنوياتهم، وانحسار الفعل المقاوم ينعكس بالسلب على صمودهم، ويغري العدو للتمادي في قمعهم والتنكيل بهم.

ثالثا: دعم صمود الأسرى الفلسطينيين، بتوفير المخصصات المالية اللازمة لتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم لهم، خارج آليات البنوك التي باتت تنفذ أوامر وتعليمات سلطات الاحتلال، وأن لا تعود السلطة الفلسطينية لعمليات الاقتطاع من هذه المخصصات.....

رابعاً: العمل على تطوير أساليب دعم الأسرى وتظهير قضيتهم عالمياً، والاستفادة من من المناخ الذي وفرته معركة طوفان الأقصى على صعيد الرأي العام الشعبي العالمي ، والعمل على أن يترافق شعار تحرير فلسطين مع شعار الحرية للأسرى في المسيرات التي تنطلق في مختلف مدن وعواصم الدول المختلفة في أوروبا وأمريكا وامريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، والتأكيد على إن استمرار الكيان الصهيوني، في اعتقال الأسرى الفلسطينيين والعرب، ينتهك القوانين والمعاهدات وخاصة البنود 76،77،78،94 من معاهدة جنيف الرابعة وكافة نصوص اتفاقية جنيف الثالثة، والبند 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والبند 36 من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل الخاصة بأسرى الحرب، يرتب على المجتمع الدولي، العمل على تحرير جميع الأسرى والمعتقلين من السجون الاسرائيلية.

وأخيرا يتوجب على فصائل المقاومة وكافة مؤسسات المجتمع المدني أن تضع قضيةة الأسرى على جدول أعمالها اليومي ، وأن لا تتعامل مع قضيتهم في سياق مناسبي سواءً في يوم الأسير الفلسطيني والعربي ، أو في حال حصول إضراب للأسرى في مواجهة تحديات الجلاد الصهيوني وتنكيله بهم.

***كاتب فلسطيني**
عن بوابة الهدف الفلسطينية

بمناسبة الذكرى 157 لميلاد القائد العظيم الرفيق لينين ننشر هذه القراءة للمناضل الرفيق عصام الحجري.

قراءة في كتاب لينين: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية

عصام الجحري

كتب لينين هذا الكتاب عام 1916 في خضم الحرب العالمية الأولى، فبينما سارعت معظم الأحزاب الإشتراكية لدعم حكومات بلدانها في الحرب عارضها الحزب البلشفي بروسيا بقيادة لينين بوصفها حربا إمبريالية. فما المقصود بالإمبريالية؟ وما هي سماتها الأساسية؟

قد يتبادر الى ذهن القارئ وهو يرى سنة إصدار الكتاب أنه كتاب قديم أكل الدهر عليه وشرب ولا طائل من الإطلاع عليه، غير أن الحال مغاير تماما فالكتاب ذو راهنيه كبيرة ويقدم مفاتيح هامة لفهم ما يجري اليوم وطنيا ودوليا.

يقدم لينين الإمبريالية بوصفها المرحلة الإحتكارية للرأسمالية، فمنذ أواخر القرن 19 عرف الإقتصاد في المراكز الرأسمالية نزوعا متزايدا نحو تركيز الإنتاج واليد العاملة والوسائل التقنية والعلمية في يد شركات معدودة وظهر بشكل متسارع ما يسمى بالتركيب أي دمج فروع صناعية مختلفة في شركة واحدة.

كل هذا أدى لظهور شركات عملاقة تستحوذ على فروع إقتصادية بأكملها وتنظم نفسها في إتحادات إحتكارية. رافق هذا التحول في الميدان الصناعي تحول مماثل في الميدان البنكي الذي عرف بدوره تركيزا كبيرا للرأسمال البنكي في عدد محدود أكثر فأكثر من البنوك. عرفت هذه المرحلة تحولا في الأدوار الكلاسيكية للأبناك التي كانت تقتصر على لعب دور الوسيط لتصبح مؤسسات إحتكارية ضخمة في يدها الرأسمال المالي للشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى.

مع إشتداد الإحتكار في البنوك تتقلص دائرة المؤسسات التي يمكن أن تطلب منها القروض وبحكم ذلك تشتد تبعية الصناعة الكبيرة لعدد ضئيل من المجموعات البنكية التي تعرف بدقة حالة الزبون الإقتصادية وتستطيع نتيجة لذلك إخضاع الرأسمال الصناعي أكثر فأكثر. من ناحية أخرى، عزز الرأسمال البنكي من سيطرة الشركات الكبرى واندمج أكثر فأكثر الرأسمال البنكي والصناعي مما أدى لتكوين أوليغارشيا مالية لها اليد الطولى في الإقتصاد والسياسة.

هو إذن بروز مرحلة جديدة من الرأسمالية حيث الإنتقال من المنافسة الحرة إلى الإحتكار في الميدان الصناعي والبنكي وسطوة الرأسمال المالي.

لقد إقتسم عدد صغير من الإتحادات الإحتكارية السوق في المراكز الرأسمالية فأصبحت الحاجة ماسة لرفع الأرباح عن طريق تصدير الرأسمال للخارج نحو البلدان المتأخرة حيث الأجور المنخفضة والخامات الرخيصة والإمتيازات. أصبح الرأسمال الإحتكاري يلقي شباكه على جميع بلدان العالم عن طريق، من جهة، القروض المشروطة بصفقات الأسلحة أو تشييد السكك الحديدية ومواد البناء ومن جهة أخرى عن طريق السياسة الإستعمارية للسيطرة على مصادر المواد الخام وإستغلال المستعمرات لتعظيم الأرباح.

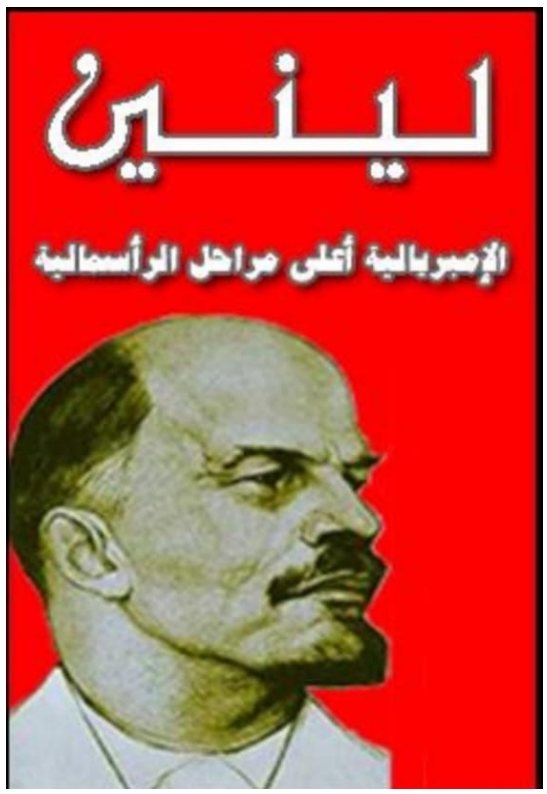

في بداية القرن العشرين تشكلت الإحتكارات الرأسمالية الدولية وإقتسمت الدول الإمبريالية المستعمرات ومناطق النفوذ في إطار صراع متجدد لإعادة إقتسام النفوذ كلما تغيرت موازين القوى لصالح هذا الإمبريالي أو ذاك. إنتقلت إذن الرأسمالية لعصر الإمبريالية حيث حلت السيطرة محل الحرية.

تولد عن التراكم الهائل للرأسمال النقدي في عدد قليل من البلدان وحيازة المستعمرات الواسعة الغنية بالموارد ميل أساسي للتحول لرأسمالية إمبريالية طفيلية، حيث تعيش فئة صغيرة على عائدات تشغيل الرساميل عن طريق عائدات القروض او إستغلال المستعمرات بالإضافة للعائدات الريعية نتيجة الإحتكار.

لقد أضحى الإنتاج إجتماعيا مركزا في عدد قليل من المؤسسات الضخمة بينما ضلت الملكية فردية، ففي حين يحلم الإنتهازيون بشكل ساذج للرجوع للرأسمالية التنافسية المسالمة يأكد لينين أن غلاف الملكية الخاصة يتعفن وسيستمر في التعفن الى حين لكنه إلى زوال لا محالة.

20/11/2022

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تعلن تضامنها التام والقوي مع كل ضحايا الاعتقالات والمتابعات ومع كل الأصوات الحرة الرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم

منذ انطلاق النضال ضد التطبيع العلني للنظام المخزني مع الكيان الصهيوني نهاية سنة 2020، وتأسيس الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع في 28 فبراير سنة 2021، وتصديها للقمع الأهوج للآلة القمعية، سخر النظام المغربي كل ما لديه من قوات قمعية وأقلام ووسائل التشهير المأجورة محاولا فرض قراره التطبيعي وإيهام الرأي العام أنه يحظى بالقبول لدى الشعب المغربي. إلا أن الفعاليات النضالية لمختلف القوى المناهضة للتطبيع والأيام التضامنية مع الشعب الفلسطيني والمسيرات الاحتجاجية للجبهة أفسدت عليه الصورة المزورة التي سعى إلى تسويقها للإمبريالية والصهيونية؛ حتى جاءت معركة طوفان الأقصى ليتدفق تضامن الشعب المغربي الكامن في وجدانه بشكل شبه يومي وفي كل المناطق والجهات. فانفضح خطابه التضليلي، واتضح فشله في خلق رأي عام مزيف، رغم تسخيره لكل وسائله القمعية وأحزابه وجمعياته و«خبرائه»، وأصابه السعار من تنامي المقاومة الشعبية لسياساته في الشارع وعبر الوسائط الرقمية والاجتماعية، لنجده اليوم كاشفا حقيقته الاستبدادية مسخرا جهازه القضائي ومخابراته للتربص بالمناضلين/ات والمدونين/ات وتلفيق التهم لهم/ن وإقامة المحاكمات السياسية واستصدار الأحكام الجائرة. وكان للمناهضين للتطبيع نصيب في ذلك، بدءا باعتقال الناشط سعيد بوكيوض بالدار البيضاء، مباشرة بعد نزوله من الطائرة، والحكم عليه بخمس سنوات ابتدائيا وثلاثة استئنافيا؛ ثم مؤخرا عبد الرحمن زنكاض بالمحمدية، والحكم عليه ابتدائيا بخمس سنوات سجنا نافذا. وفي سابقة خطيرة فبركة ملفات ومتابعة مصطفى دكار بناء على شكايات كيدية من طرف متصهينين معادين للمقاومة وكفاح الشعب الفلسطيني ومشيدين بالصهاينة الإرهابيين القتلة المجرمين، وتسخيرهم لتصفية الحساب مع مناهضي التطبيع؛ في وقت كان الأولى بالسلطات المغربية أن تحرك المتابعة ضد من يشيدون بالإرهاب الصهيوني الذي أدانته شعوب العالم أجمع، ويدينون الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني الذي هو محل إجماع لدى كافة المغاربة الأحرار. كما مست المتابعات عضو السكرتارية الوطنية للجبهة، المناضل بوبكر الونخاري، و 13 عضوا في الجبهة بسلا من بينهم عضوا السكرتارية الوطنية الطيب مضماض وعبد الإله بنعبد السلام، على إثر قمع سلطات مدينة سلا لوقفة احتجاجية سلمية أمام متجر كارفور بسلا.

> ان الفعاليات النضالية لمختلف القوى المناهضة للتطبيع والأيام التضامنية مع الشعب الفلسطيني والمسيرات الاحتجاجية للجبهة أفسدت عليه الصورة المزورة التي سعى إلى تسويقها للإمبريالية والصهيونية؛

إن السكرتارية الوطنية للجبهة، أمام هذا الهجوم المختلف الأشكال، الذي أصبح واضحا الآن أنه جزء من حملة ممنهجة ومدروسة تتوخى ردع نضال الجبهة والانتقام منها، وإخراس الأصوات الحرة التي تفضح الاستبداد والعمالة للصهيونية، تعلن ما يلي:

1. إدانتها للمقاربة الأمنية والسياسات التي تنهجها الدولة، وتدفع بها البلد إلى المجهول، وتعلن عن تمسك شعبنا بحقه في الدفاع عن نفسه بكل الطرق المشروعة ضد الأصوات النشاز التي تسعى لتكميم أفواه أحرار هذا الوطن المدافعين عن مشروعية الكفاح الفلسطيني والمناهضين للإرهاب والإجرام الصهيوني.
2. تضامنها الكلي مع ضحايا الاعتقال والمتابعات القضائية، وإدانتها القوية لهذه الهجمة القمعية ضد الجبهة وضد الأصوات الحرة الرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم؛
3. دعوتها كل الهيآت الحقوقية المناضلة، وعموم الحركة المناهضة للتطبيع، إلى المزيد من التعبئة للتصدي للاعتقالات والمحاكمات وسط النشطاء الرافضين لاتفاقيات التطبيع، وفضح طبيعتها السياسية والانتقامية والجائرة؛ بدءا بجلسة 24 أبريل بمدينة الجديدة، وجلسة 25 أبريل بمدينة سلا؛
4. نداءها لكافة المحامين والمحاميات الشرفاء والشريفات، مناضلي ومناضلات الهيآت المناهضة للتطبيع، وفي مختلف هيآتهم للتعبئة من أجل المؤازرة القوية للمتابعين؛
5. إعلانها أن الجبهة ستجعل من هذه المحاكمات محاكمة شعبية للنظام المطبع مع كيان الاحتلال والإجرام، على خيانته لإرادة الشعب المغربي وقواه المناضلة التي كانت ولا زالت تعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية؛

السكرتارية الوطنية للجبهة
الرباط في 21 أبريل 2024

الحَمَّـــام..

نورالدين بوخصيبي

ما إن استلقيتُ على ظهري هذا المساء بالقاعة الداخلية الأشد سخونة بالحمام البلدي القريب من بيتي، حتى وجدتني استحضر في ذاكرتي شريطا من عشرات الحمامات التي مررت بها منذ طفولتي، منذ كنا ندأب على زيارة ذلك الحمام الفسيح، الدافئ، الذي كنا نطلق عليه حمام العنبر بزنقة ديكريت، وكان يستقر على مقربة من شجيرات زيتون كان من عادتنا نحن الأطفال أن نتسلقها بين الموسم والآخر بحثا عن ثمرات زيتون نرمي بها بعضنا البعض ضمن شغبنا الطفولي المعتاد حينئذ. وتذكرت إلى جانب حمام العنبر ، حمام ادريس وحمام أشبار وحمام جنان الشقورى حيث نظراتنا الماكرة تكتشف وتعيد ببراءة وجسارة تشكيل وتفكيك تضاريس الجسد.. وتذكرت تلك الأماسي النادرة جدا حيث كنا نكتري الحمام جماعيا رفقة العائلة الكبيرة بكل أعضائها، تدخل النساء أولا و بعد ذلك يأتي دور الرجال، فأشعر عندها باعتزاز خاص أعترف أنني افتقدته كثيرا منذ ذلك الزمن البائد. وتذكرت حمام بعض الصحراويين بحي الفرح بالدار البيضاء، حيث كانوا «يحمون» الطرح إلى أن يصير الحمام في حرارته شبيها بجهنم، فلا أكاد أضع قدمي على أرضيته حتى أقفل هاربا من جحيمه في أقصر وقت. وتذكرت ذلك الشاب الذي طلب مني يوما بحمام آخر بالبيضاء أن «أحك» له ظهره، وعندما انتهيت طلب مني أن يقدم لي نفس الخدمة، لكني رفضت ذلك بدعوى أنني لم أقم بذلك بمقابل.. وهذا الأمر بات يتكرر كثيرا فيما بعد.. وتذكرت بشكل خاص ذلك الحدث الرهيب، الصادم، الذي علمت بعد سنوات طوال أنه وقع لزميل سابق لي داخل الحمام، مما جعله يضع حدا لحياته بطريقة مأساوية. فقد طلب من أحد المشتغلين بالحمام أن «يدلك» له ظلوعه، لكن الرجل ضغط ضغطة قوية على عموده الفقري تسببت في فقدان صديقي لفحولته، وهو ما لم يحتمله فوضع حدا لحياته. كنت أحب ذلك الصديق لأنه كان في زمن ولى يزودني بـ«شقيفات مدرحات» كنت أسخن بها رأسي إلى أن يشعشع من فرط الانتشاء. وكان يحكي كثيرا لما أكون معه ولا يتوقف عن الحكي بلكنته البدوية المؤثرة. واستحضرت العديد من المشاهد التي تابعتها على الشاشة السينمائية، وكان أجملها بكل تأكيد مشاهد الفيلم التونسي حلفاوين، حيث الطفل يكاد يثقب بعينيه المندهشتين مفاتن النساء العاريات بهذا المكان الحميمي الدافئ.. وتذكرت والدتي التي كانت تعد لي مع إخوتي عند عودتنا من حمام العنبر في تلك الليالي الدافئة عشاء بسيطا، لكنه كان لذيذا جدا يتكون من براد شاي و زبدة بلدية و زيتون أسود...و أخيرا انتبهت إلى ...(يتبع)

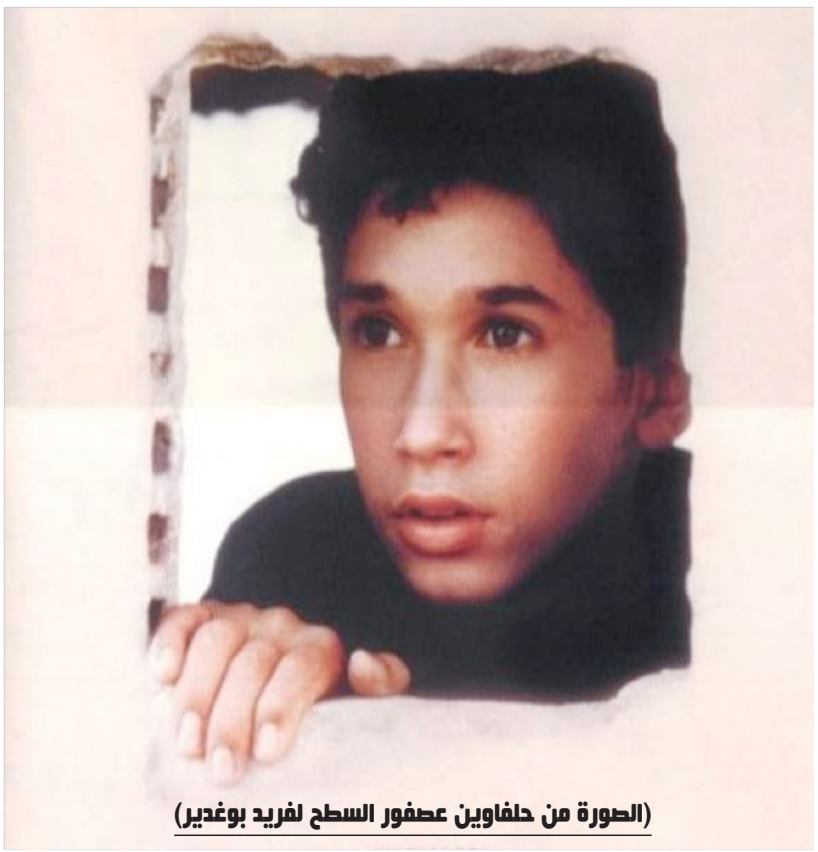

(الصورة من حلفاوين عصفور السطح لفريد بوغدير)

خاطرة:

إلى الأمام

إلى الامام اللسان وسَلُّوه
الفقير ونسفوه
المناضل وقمعوه
الراي وطمسوه
الحق وانتهكوه
جلست الذئاب محاطة باجساد القطيع
لا بل الذئاب أشرف
ما هُمْ الا اطار فارغ بثروات القطيع مترف
يقاتل القطيع ضده منذ نعومة أظافره و حتى يخرف
ولا حق يعطى حق القطيع في الأبراج والملاعب يصرف
يسفك دم القطيع وفي رمش البصر ينظف
أما الشوارع عطر النتانة فيها لا يلطف
العصفور في القفص بسبب تغريده وعليه غبي مشرف
زجو بالعصافير في اقفاص، انا بلدي لا يقبل فيها مثقف
عشه فارغ ورفاقه عيونُهم الدَّمَ تذرف
فلنصبر جميعا كيف نصبر والأعمار في الزنزانة تصرف
كيف نصبر والماء مقنن فوقه القطيع يرفرف
تراه عين تبتغي ري الظمأ و لا تصله يمنعها خنزير مقرف
عسى بوحدتنا يعيش خلفاؤنا عيشا يشرف
حرية و كرامة ورأي مختلف
عدالة اجتماعية ومساواة فعلية ورايُ صاحبُه لا ينسف
إلى الأمام وجهتُنا ومبتغانا وطنُ
مع مطالب الشعب متكيف

2024/04/20

«ماركس» Marx والفن، يُمن لا يُمن

نورالدين موعابيد

أكاد أزعم أن من مسوّغات الذات العارفة، المحمومة بأن تشف وتكشف، مفارقة صارخة ممتعـــــة، هي أننا كلما ازددنا من لطائف الحقائق اقترابا واجتذابا، ازدادت هي احتجابا و«اغترابا». وعلى الرغم من ذلك، فإن الباحث الرصين لا يملك إلا أن يركب المجهول، فلا يستمرئ الدعة، مجازفا قاهرا مغامرة غزو المعرفة Conquérir l'aventure conquête du savoir، ومن ثمة قد يفتح، تلك الفتوحات الحبلى بالفرادة والاستثنائية، لهذا وذاك ستحاول هذه السطورمخلصة، الإنصات إلى Marx «الفنان»، عسى نكبات اللافهم عنا تزول.. ولربما أمكن، مستقبلا، تجاوز الفهم إلى«الميتافهم»، وليعذرْنا Spinoza، الداعي إلى الفهم بدل الاستهزاء والتفجع والمقت..

وأشير بدءا إلى أنني مدين لرفيق نادر، نفيس، في هذا الزمن البئيس، إذ تفضل بتشذير مجموع ما أدلى به صاحب: «الرأسمال» من دلاء، وهويقارب الفن، في غير واحد من مؤلفاته.

واضح من منجز Marx أن مواقفه، في ماكروبنيتها، تغرف من فلسفة التغيير مبتدأ وخبرا.، فلا غرابة، البتة، أن ينسجم موقفه من الفن ، وتلك الفلسفة. يقول في «نقد الاقتصاد السياسيّ»: (يمكن أن يلعب الفن دورا في تحرير الإنسان من خلال الكشف عن تناقضات المجتمع وإلهام التغيير.)، فإذا الفنان هاضم الماضي، مستسيغ الحاضر، متطلع إلى المستقبل، الذي يحقق فيه الإنسان كرامته وحريته ، مؤمنا بالعدالة الاجتماعية. وينبه Marx إلى أن الفنان لا يمكنه أن يسد مسد العمال والفلاحين وعموم الكادحين المناضلين في إحداث التغيير، الثوريّ، الجذريّ، لكنه يساهم في ذلك مساهمة ذات بال، لا يمكن إنكار تأثيرها التاريخيّ حين يجد جد خوض الصراع الطبقيّ، لاسيما لدى بناء تصورات هؤلاء المناضلين، المجتمعية، نحو ما نقرأ في رسالته إلى «أرنولد روج». ولما كان الفن ضرورة، فإن الرفيق لم يتمالك أن يقول بشفافيته ، التي هي ديدنه،: (الفن هوأداة الإنسان في تعبيره عن نفسه، وفي تحقيق ذاته.) (مخطوطات عام1844).ولا أتعسف، أوأشتط إن قلت إن «إرنست فيشر»، قد يكون استوحى آراء Marx، في مؤلفيْه: «الإشتراكية والفن»، و«ضرورة الفن.»، بل إن معلم الماركسية يعتبر الفن هو سبيل المجتمع إلى التناغم. (الإيديولوجية الألمانية. بتصرف.)..ومن الطريف أن يحتفي بالفن الثوريّ حتى السرياليون، نظير رائدهم André Breton، المطرود من الحزب الشيوعيّ، الفرنسيّ، المتحالف مع «تروتسكي» في (بيان من أجل فن ثوريّ مستقل.).

هكذا نستنتج مع «آلان وودز» أنه (ليس دور الفنان أن يبقى على الحياد، في الوقت الذي تخاض فيه المعارك الكبرى التي ستقرر مستقبل الإنسانية...يجب على الفن العظيم أن يهتم بالقضايا العظمى..على الفن مسؤولية الاحتجاج بقوة وشجاعة ضد مظاهر الاضطهاد والاستغلال جميعها...) (من أجل فن ثوريّ، آلان وودز.نص منشور بالعالم الأزرق.الخميس 29 شتنبر 2005.)، ترى هل سيجرؤ أحد، بعد هذه الإطلالة الخاطفة، على اختزال Marx ، مدعيا أنه لا يحذق سوى الاقتصاد السياسيّ؟!.

أبريل 2024.

محمد الغلوسي:

إن معركة مكافحة الفساد و الرشوة والريع ونهب المال العام من أجل تخليق الحياة العامة لا تنفصل عن معركة الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون

تقديم

في هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة «الفساد واقتصاد الريع من ركائز دولة المخزن» هو الأستاذ محمد الغلوسي رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام والمحامي بهيئة مراكش. نحاوره حول واقع الفساد المستشري بالإدارة والمؤسسات وجل المرافق والمجالات ببلادنا وانعكاساته على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى تنمية وتطور البلاد وسبل وآليات مواجهة هذه الآفات/الأخطبوط والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني المشتغل على هذا المجال ومنه الجمعية التي يترأسها واشكال العراقيل والتضييق الذي تتعرض له.

الأستاذ الفاضل محمد الغلوسي.. نشكركم بداية على قبولكم الدعوة للمساهمة كضيف للعدد 553 من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه ل «الفساد واقتصاد الريع من ركائز دولة المخزن».

■ يؤكد اليوم المتتبعون للحياة العامة في شبه إجماع على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الوخيمة للفساد ونهب المال العام والريع والامتيازات، كيف يعيق الفساد بصفة عامة في نظركم أي تطور في هذه المجالات ويحرم الطبقات الشعبية من الولوج لحقوقها ؟

● **يشكل الفساد معضلة حقيقية وله تداعيات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومن المعروف أن البلدان الديمقراطية يتراجع فيها الفساد بشكل كبير، وحتى في حالة حدوثه فإن المؤسسات والقانون يتحركان بشكل سلس وبالسرعة الضرورية. لكن على العكس من ذلك فإن البلدان غير الديمقراطية يكون الفساد متجدرا ويخترق كل المؤسسات في الدولة والمجتمع نظرا لغياب نجاعة القوانين وشيوع الإفلات من العقاب والتمييز في إعمال القانون. وبسبب الفساد فإن الطبقة العاملة تجد نفسها محرومة من الحماية الاجتماعية، فنتيجة الفساد والرشوة ونهب الأموال العمومية يجعل الصناديق (الضمان الاجتماعي صناديق التقاعد) تتعرض لاستنزاف كبير وتصبح عاجزة عن الوفاء بالحقوق. وهنا يمكن أن نستحضر كيف أن ملايير الدراهم نهبت من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون أن يتم استرجاعها ودون أن ينال المتهمون الرئيسيون العقاب، وهو نفس الحالة التي تعيشها صناديق التقاعد والتي وصلت إلى حافة الإفلاس دون أن يعاقب أحد نظرًا لشيوع الفساد والريع والإفلات من العقاب وعدم تفعيل حتى القوانين الموجودة وتضطر الفئات الشعبية إلى تحميل تبعات إفلاس ونهب هذه الصناديق ويسترزف الفساد ما يقارب 50 مليار درهم سنويا وهو ما يؤثر على الأوضاع المعيشية للطبقات الشعبية ويساهم ذلك في سوء توزيع الثروة، حيث أن كل المحاولات الرامية إلى إصلاحها لا تخرج عن دائرة الرفع من المستحقات المفروضة على هذه الفئات لفائدة هذه الصناديق، بل إن الدولة وجدت نفسها عاجزة أمام هول الخصاص وحجم الإستنزاف الذي مس هذه الصناديق .**

■ رغم استراتيجيات مكافحة الفساد والبرامج الحكومية ووجود ترسانة من القوانين لهذا الغرض، تفيد التقارير الدولية تراجع ترتيب المغرب في إدراك الفساد خلال السنوات الأخيرة، منها التقرير السنوي الأخير لمنظمة الشفافية العالمية بخصوص مؤشر مدركات الفساد لدى دول العالم لسنة 2023»، الذي وضع المغرب في المرتبة 97 عالميا من أصل 180 دولة تم رصدها، مسجلا تراجعا بثلاثة مراكز مقابل سنة 2022، وفقدان المغرب 5 نقاط من رصيده خلال السنوات الخمس الأخيرة، كيف ترون هذه المفارقة؟

● **من خلال تجربتنا المتواضعة في الجمعية المغربية لحماية المال العام في مجال مكافحة الفساد ونهب المال العام سجلنا وجود بعض المجهودات والمبادرات الرامية إلى محاربة الفساد، وذلك من خلال إحداث بعض مؤسسات الحكامة وتوسيع مهامها ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2025-2015) وإحالة بعض التقارير الرسمية والملفات على القضاء لمحاكمة بعض المتهمين وتفكيك بعض الشبكات وتفعيل مساطر غسل الأموال وخروج المغرب من المنطقة الرمادية في هذا الجانب.**

إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة وضعيفة بالنظر إلى حجم الفساد وتكلفته وبالنظر أيضا إلى أن هذه الجهود لا تتسم بالإستدامة وبالإلتقائية فضلا عن غياب إرادة سياسية حقيقية للتصدي لآفة

الفساد والرشوة والريع رغم الإقرار الرسمي بخطورة ذلك على التنمية وكل البرامج والسياسات العمومية. وقد عكست التقارير الصادرة في هذا الإطار وخاصة تلك الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية حقيقة مرة تتعلق بتراجع المغرب على مستوى مؤشرات إدراك الفساد واحتلاله المرتبة 97 من أصل 180 دولة كما إحتل المرتبة 123 على مستوى مؤشر التنمية، وهي تقارير تسائل النظام الوطني للنزاهة وتضع الجهود الرسمية على محك الإختبار .

إن الفساد يشكل خطورة على الدولة والمجتمع والأخطر هو أنه تحول إلى ثقافة وسلوك وهو ما يتطلب إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد لمواجهته، إن الفساد يشبه الإرهاب.

■ نلاحظ أن الدولة عوض حماية المبلغين عن الفساد، والقطع مع الإفلات من العقاب في جرائم نهب المال العام عملا بقاعدة ربط المسؤولية بالمحاسبة، تعمل على محاصرة جمعيات المجتمع المدني الجادة التي تشتغل على تخليق الحياة العامة، ومنها جمعيتكم، الجمعية المغربية لحماية المال العام، التي حركت العديد من ملفات الفساد المالي، وتعرضت للتضييق من خلال حرمانها من وصل الإيداع، كيف ترون الصعوبات التي تواجه النضال ضد الفساد والإفلات من العقاب؟

● **إن معركة مكافحة الفساد و الرشوة والريع ونهب المال العام من أجل تخليق الحياة العامة لا تنفصل عن معركة الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون لذلك فإن القوى والمراكز المستفيدة من واقع الفساد والريع تقاوم كل الجهود الهادفة الى محاربة الفساد والرشوة وهكذا يمكن أن نفهم كيف تم سحب مشروع القانون الجنائي الذي يتضمن تجريم الإثراء غير المشروع وعرقلة إحالة كل التقارير الرسمية على القضاء لمحاكمة المتورطين في جرائم الفساد ونهب المال العام وعدم مراجعة المنظومة القانونية بشكل ينسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونفس هذه المراكز والمواقع هي التي تنزعج من الدور الذي نقوم به في الجمعية المغربية لحماية المال العام وعبرت عن ذلك بوضوح من خلال تصريحات وزير العدل بالبرلمان التي هاجم فيها الجمعية المغربية لحماية المال العام وإن لم يذكرها بالإسم، فعوض أن يكون البرلمان كمؤسسة تشريعية آلية ومنصة لمكافحة الفساد وذلك بالحرص على إصدار نصوص قانونية تشدد العقوبات على مرتكبي جرائم الفساد والرشوة ونهب المال العام ومصادرة أموال وممتلكات المتورطين في هذه الجرائم، وعوض ذلك فإنه تم استغلال البرلمان للتضييق على نشاطنا في الجمعية المغربية لحماية المال العام والسعي لتحجيم أدوارنا في المجتمع وهو ما يعكسه إصرار وزارة الداخلية على حرماننا من وصل الإيداع النهائي للجمعية لمدة عشر سنوات دون أسباب مفهومة وفي تعارض تام مع الدستور والقانون والمواثيق الدولية، والتضييق على نضالنا في الجمعية المغربية لحماية المال العام والتي كان لها الفضل في إثارة وتبني ملفات وقضايا الفساد بتصور حقوقي وأهداف واضحة بكل موضوعية واستقلالية. إن هذا التضييق في عمقه يشكل استجابة لضغوط لصوص المال العام ويهدف إلى عدم تحويل قضية مكافحة الفساد والرشوة والإثراء غير المشروع إلى قضية رأي عام وازن وضاغط، لذلك لا بد من وضع العراقيل أمامنا كجمعية، ذلك أن حرماننا من وصل الإيداع النهائي يجعل القاعات العمومية موصدة في وجوهنا كما أن تأسيس فروع الجمعية المغربية وتوسيع تنظيمها يصطدم بعدم تمكيننا من وصل الإيداع النهائي رغم حصولنا على الوصل المؤقت منذ أبريل 2014!**

إن هذه الممارسة المنافية للدستور والقانون والمتعارضة مع التزامات المغرب الدولية في مجال مكافحة الفساد تشكل في جوهرها تضييقا على المبلغين عن الفساد وذلك أننا في الجمعية المغربية لحماية المال العام لا نعتبر أنفسنا مشتكون بل مبلغون عن جرائم الفساد ونهب المال العام، لأن الضرر الناتج عن الفساد والرشوة ليس ضررا شخصيا بل إنه ضرر عام يصيب المجتمع والدولة .

لذلك فإننا نجدد طلبنا لوزارة الداخلية من أجل تسليمنا وصل الإيداع النهائي الذي هو حق يكفله لنا القانون وخاصة قانون الجمعيات الذي احترمناه عند إيداعنا لملف تأسيس الجمعية خلال أبريل 2014.

■ هل من بدائل حقيقية لمناهضة الفساد بالمغرب ؟

● **إن مناهضة الفساد تقتضي من كل الإرادات الصادقة والقوى الحية تكثيف جهودها والإرتقاء بالتعاون والشراكة من أجل تشكيل قوة ضغط مجتمعية قادرة على دفع كل الفاعلين إلى جعل ورش مكافحة الفساد والرشوة والإفلات من العقاب والإثراء غير المشروع ورشا مجتمعيا.**

وهو ما يتطلب تسطير برامج وتنظيم أنشطة مشتركة في إطار دينامية النضال الديمقراطي للتحسيس بخطورة الفساد على الدولة والمجتمع وتداعياته الخطيرة على كافة المستويات، هذا فضلا عن الترافع من أجل إخراج منظومة قانونية كفيلة بالقطع مع الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقوية أدوار مؤسسات الحكامة ومدها بكل الإمكانيات الضرورية للقيام بمهامها في تخليق الحياة العامة.

النهج الديمقراطي

في فلسطين فقط الشهداء يزفون الشهداء

غسان أبو نجم (*)

كأنها حكاية من حكايات جدتي حول الشاطر حسن وبطولاته الخارقة للزمان والمكان أو بطل مغوار يتحدى كتيبة من الجيش بعدها وعتادها، مثل غبيش الذي صدحت ببطولاته السنة نساء فلسطين (حيد عن الجيش يا غبيشي؛) أو اي بطل زخر بسيرته موروثنا الشعبي ظهر ابو شجاع فتى اسمر نحيل الجسد قصير القامة حاد النظر يحمل على كتفيه الصغيرتين بندقية تتدلى لتلامس ارض المخيم الذي ولد وترعرع به، ويعبر جمهور المشيعين لجنازات شهداء مخيم نور شمس الذي ظل الاحتلال يحاصره لثلاثة ايام متتالية بحثا عن هذا الفتى ورفاقه الذين أذاقوا الاحتلال ويلات الهزيمة ورأى جنوده النجوم في عز الظهر كيف لا وهو مخيم الشمس ونورها اخترق الفتى الجموع وهو يستمع لصرخات التكبير والتوعد بأخذ الثأر له ولرفاقه ويبدو على ملامحه الحادة نشوة الإنتصار انه حي انه الشهيد الحي الذي تلهج باسمه صرخات المشيعين ينتقدم ابو شجاع ليلحق بالاكفان التي تحمل على الأكتاف والتي اعد له واحدا منها بالأصل بعد أن انتشر نبأ استشهاده مع ثلة من رفاقه والذي على اثره انسحب جيش الابادة الصهيوني من محيط المخيم بعد أن اعتبر باستشهاد ابي شجاع ان مهمته انتهت ليفاجئ جيش الإحتلال وضباط استخباراته وحفنة عملائه انه حي يرزق وليس هذا فقط بل يتقدم الجموع في تشييع رفاقه الشهداء،

ساد هذا المشهد حالة من الذهول والفرح بين الجموع المحتشدة والكثير من الأسئلة حول كيف نجا الشاطر ابو شجاع واين اختفى وكيف ظهر والعديد من الأسئلة التي دارت بين الجموع لم يقدم ابا شجاع إجابة عليها فقد اعتبر ان مجرد وجوده بينهم هو الجواب الكافي لكل التساؤلات.سارع ابو شجاع الشهيد مع وقف التنفيذ كالعديد من شهداء شعبنا الفلسطيني إلى المساهمة في حمل جنازة احد رفاقه الذين تحدوا اكبر واضخم منظمة إرهابية عرفها التاريخ المعاصر وهو يسير بخطى ثابتة ونشوة الإنتصار تطل من وجنتيه كيف لا وهو الشهيد الذي يحمل شهيدا سارت الجنازات الاربعة عشر وهي حصيلة العدوان النازي الصهيوني على مخيم نور شمس باتجاه مقبرة المخيم والكل في حالة ذهول مختلط بالحزن لفراق خيرة شباب المخيم وفرحة لأن ابا شجاع حي يرزق ويحمل على كتفيه شهيدا قدم دمه كي يكمل باقي رفاقه درب الحرية

وصلت الجثامين مقبرة المخيم واخذ الجموع من أبناء المخيم بانزال الشهداء إلى قبورهم ليضم اجسادهم ثرى المخيم البقعة الطاهرة من أرض فلسطين واصل حكايتها وابو شجاع يراقب الشهداء يدفنون واحدا تلو الاخر وتأخذه اللحظة إلى ما قبل ساعات قليلة حيث حصل الاشتباك بين المقاومة وجيش الاحتلال وكيف استشهد احمد الذي تسلل إلى المخيم قادما من طولكرم وكيف قنص ضابطا من جيش الابادة الجماعية ويحول نظره إلى محمود ابن قرية يعبد الذي اخترق الحواجز النازية التي انتشرت لتعزل المدن عن القرى والمخيمات واستذكر كيف قذف له محمود بمخزن عتاد بعد أن انتهت ذخيرته وينقل عينيه الصغيرتين إلى مفيد ابن جباليا الذي يدرس في معهد الخضوري ويعتلي شفتيه ابتسامة تكاد لا ترى حين استذكر حكاية مفيد مع مجندة صهيونية تقف عند محطة للباصات في عسقلان قبل الاجتياح الصهيوني لقطاع غزة وكيف استطاع ان يقنعها بالصعود لسيارته التي استولى عليها من إحدى المغتصبات في غلاف غزة وكيف وافقت وكيف لا ومفيد يلبس لباسا عسكريا لضابط صهيوني وكيف قذف بها من السيارة بعد أن استولى على سلاحها وبعد الاجتياح الفاشي للقطاع كان مفيد يصرخ قائلا الم اقل لكم ان الصهاينة ومعهم أمريكا يريدون ابادة الشعب الفلسطيني ويحتلوا غزة ويهجروا اهلها إلى سيناء وها هم يحاولون ولكن فشروا فالمقاومة أشد قسوة عليهم اكثر من عزرائيل وشعبنا صامد ومتمسك بارضه ومقاومته رغم الحصار والقتل الممنهج ورغم الجوع والعطش وتدمير البنية الصحية يتدارك ابو شجاع نفسه ويهز راسه الصغيرة فماذا وماذا سيتذكر ولكل شهيد من هؤلاء الشهداء حكاية

حين انتهت مراسم الدفن هرع الجميع ليقبل ابا شجاع ويقدم التعازي له باستشهاد رفاقه ويقدمون التهنئة بنجاته والكل يقول بداخله إنها حكاية لا تصدق ايعقل أن شهيد الساعات القليلة الماضية حي يرزق ويودع الشهداء وكيف استطاع ان يفلت من القبضة الأمنية لجيش الاحتلال الذي يراقب دبيب النملة ام ان فلسطين كسرت حتى حدود المعقول ففيها فقط الشهداء يودعون الشهداء.

(*) كاتب من فلسطين

> إن الشعب الفلسطيني البطل سيكون الرابح الأكبر بعد هذه الأزمة لأنه ثابت على أراضيه وقد ألِف الحروب والمخيمات ومواجهة الويلات بصدور عارية وظهور مكشوفة، وهو يقود كفاحا مريرا أقسم ألا ينهيه إلا بتحرره وتحرير أراضيه.

من وحي الاحداث

فاتح ماي الطبقة العاملة تحاكم الاستغلال الطبقي

التيتي **الحبيب**

جعلت الطبقة العاملة من فاتح ماي مناسبة للتظاهر ضد الاستغلال الرأسمالي والنهب الذي ترزح تحته الطبقة العاملة ومعها كل الكادحات والكادحين بالمغرب وعلى الصعيد الأممي. في هذه المناسبة تخرج الطبقة العاملة في تظاهرات تقيمها النقابات من أجل رفع شعارات تطالب برفع الأجور وبمحاربة الغلاء في وسائل العيش الأساسية من مواد وخدمات عمومية. تطالب بالحق في الانتماء النقابي وتكوين المكاتب النقابية كما تطالب بالحق في الصحة والتعليم والسكن اللائق. وتندد بضرب حرية التعبير والتجمع والتنظيم والتظاهر.

تعيش الطبقة العاملة هذه السنة تحت أجواء القمع والحرمان من الحق في الشغل وإغلاق وحدات الإنتاج والطرد التعسفي مع تواطؤ الدولة ومندوبية الشغل واستعمال القضاء لخدمة مصالح الباطرونا. هكذا نجد عاملات وعمال شركة سيكوم سيكوميك ضحايا الطرد من الشغل وإغلاق المعمل واستنزاف صمود العاملات والعمال وهم اليوم يعتصمون أمام الشركة أو أمام العمالة لينضاف إلى محنتهم مصيبة تكالب أحد البيروقراطيين في المركزية النقابية التي ينتمون لها ليلعب دور مخرب المعركة والانتقام من العاملات والعمال الذين يلمون شمل رفيقاتهم ورفاقهم العمال من أجل الصمود والثبات حتى انتزاع حقوقهم المشروعة. هكذا يتطوع هذا العنصر كمكسر النضالات العمالية لينوب عن الأجهزة القمعية أو الباطرون في إفشال هذه المعركة البطولية. نفس المأساة تعيشها الطبقة العاملة مع إدارة تعاونية حليب الجودة التي تعادي العمل النقابي وتنتقم من أعضاء المكاتب النقابية وتطرد العمال المتشبثين بممارسة هذا الحق.

وككل السنوات الماضية تسعى الدولة وأجهزتها إلى توزيع الأوهام بإطلاق ما تسميه بالحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف بين الحكومة ونقابات الشغيلة ونقابة الباطرونا. انطلق الحوار الاجتماعي منذ 26 مارس الماضي وغايته هو إجبار النقابات على الرضوخ وقبول القوانين التراجعية في ما يتعلق بمدونة الشغل وقانون الإضراب والتقاعد.

ستتظاهر الطبقة العاملة هذه السنة، وعينها على ضرورة بناء وحدتها النضالية من خلال محاربة التشتت النقابي. ستتظاهر الطبقة العاملة ويتلاقى العمال مع بعضهم لمناقشة أسباب هذا الضعف النقابي، وتدني انخراط العاملات والعمال في النقابة. سيهتدون بأن قوة الباطرونا تكمن في كونها موحدة في نقابة واحدة، بينما العمال مشتتون، وصفوفهم موزعة على أكثر من عشرين نقابة. سيتعلم العمال بأنهم لا يتوفرون على معبر سياسي يمثل مصالحهم، على عكس البرجوازية الاحتكارية وملاك الأراضي الكبار الذين لهم بدل الحزب الواحد عدة أحزاب، كل واحد متخصص في مجال أو قطاع معين. سيتعلم العمال بأن قوتهم تكمن في وحدتهم. وبأن هذه الوحدة مستحيلة من دون توفرهم على التنظيم النقابي المناضل الواحد وعلى الحزب السياسي المستقل الواحد.

من جهتنا نحن مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي، سننخرط في هذه المسيرات لنبلغ الطبقة العاملة المغربية خبر تأسيس هذا الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية منذ يوليوز 2022 واسمه حزب النهج الديمقراطي العمالي؛ وهو ثمرة مسيرة نضالية وتضحيات جسيمة غطت مرحلة تفوق الخمسين سنة من تاريخ شعبنا وطلائعه الثورية.